المثنى التغليبي وتراث العربية فيه

عبدالرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ علم اللغة المشارك ـ كلية اللغة العربية
الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة

رفع
المسهم
غفر الله له ولوالديه

المقدمة

الحمد لله فاتحة كلّ خير، وتمام كلّ نعمة، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد؛ أفصح العرب لساناً، وأبينهم حجّة، وعلى آله الطّاهرين وصحابته أجمعين:

أمّا بعد؛ فإنّ العرب إذا أرادت أن تعبّر عن اسمين متصاحبين أو متقاربين أو متقابلين غلّبت أحدهما على الآخر، كقولهم: العُمَران، وهم يعنون: أبا بكر الصّديق وعُمَر بن الخطّاب، رضي الله عنهما، والمَشْرقان: المشرق والمغرب، والقمران: الشّمس والقمر.

ويسمى هذا النّوع: المثنّى التّغليبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو شائع عند العرب، كثير في اللغة، ومع ذلك لم يدرس دراسة علميّة خاصّة -فيما أعلم- على الرّغم من كثرة وروده في كتب المتقدّمين، وبعض المتأخّرين من علماء العربيّة، فالنّحاة يعرضون إلى نتف منه في كتبهم، في إشارات موجزة، عند كلامهم عن إعراب المثنّى، واللّغويّون يعنون بجمع ألفاظه جمعاً معجمياً. ولا يغني هذا أو ذاك عن دراسة هذه الظّاهرة اللّغويّة دراسة وصفيّة تفصيليّة جامعة تأتي على أنواع المثنّى التّغليبيّ وأقسامه، وشروطه وأحكامه، وعلله، وضوابطه، ومسوّغاته، وموقف العلماء منه، من حيث القياس.

وهأنذا أحاول أن أضطلع بهذه الدّراسة اللّغويّة التّفصيليّة، ثم آتي على تراث علمائنا في المثنّى اللّغويّ بعامّة، والمثنّى التّغليبيّ بخاصّة، رغبة في استيفاء الموضوع من جميع جوانبه، فأحصي ما خلّفوه لنا من مؤلفات في هذه الظّاهرة

اللّغويّة من قديم وحديث، وأقلّب صفحاته، وأقف عند أبوابه وفصوله، وأنبّه على المخطوط منه أو المفقود؛ لنتبيّن جهودهم في المثنّى، ونقرّ بسبقهم بالكتابة فيه.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدّراسة أن تكون في فصلين، وَفْقَ الخُطّة التّالية:

الفصل الأوّل: المثنّى التّغليبيّ في اللّغة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأوّل: المثنّى: شروطه وأنواعه.

المبحث الثّاني: المثنّى التّغليبيّ.

المبحث الثّالث: ضوابط التّغليب في المثنّى.

المبحث الرّابع: المثنّى التّغليبيّ بين السّماع والقياس.

الفصل الثّاني: تراث العربيّة في مصنّفات المثنّى، وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: التّراث القديم.

المبحث الثّاني: التّراث الحديث.

ويعقب ذلك خاتمة.

وأرجو من الله العلي القدير أن ييسّر لي الكتابة فيه، ويعينني على إتمامه، وألاّ يحرمني أجره، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأوّل

المثنّى التّغليبي

المبحث الأوّل: المثنّى شروطه وأنواعه

مدخل: المثنّى في اللّغة والاصطلاح:

التّثنية في اللّغة مصدر على زنة التّفعلة، من قولك ثنّيتُ الشّيء تثنية إذا عطفتَهُ فجعلتَهُ اثنين(١).

وقال الفيروزآباديّ: «ثَنَّاه تَثْنِيَةً: جَعَلَهُ اثنين. وهذا واحدٌ، فاثنه: كُنْ ثانِيَهُ»(٢).

والمثنّى اسم مفعول على زنة (المُفعّل) بمعنى المجعول اثنين، من قولهم: ثَنَّى الشّيءَ يُثنّيه.

ومن هذه المادّة اللّغويّة وضعت العرب اسماً للعدد الّذي هو ضعف الواحد، فقالت: اثنان للمذكر، واثنتان للمؤنّث، أو ثِنتان، من غير همزة الوصل(٣).

والمثنّى في اصطلاح اللّغويّين والنّحاة: اسم دالّ على اثنين بزيادة ألف ونون مكسورة في آخره، صالح للتجرّد منهما، وعطف مثله عليه، دون اختلاف المعنى(٤).

فإذا قلت: «قلمان» -مثلاً- فقد دلّ هذا اللّفظ على اثنين، بزيادة في آخره، وهي: «ان» وهو يصلح للتجرّد منها، فيعود إلى أصله، وهو «قلم».

---

(١) ينظر: اللّسان (ثنى) ١٤/ ١١٥.

(٢) القاموس (ثنى) ١٦٣٦.

(٣) وهذه الأخيرة لغة تميم. ينظر: المصباح (ثنى) ٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٧٨، وهمع الهوامع ١/ ٤١، ولغة تميم ٤٠٤.

(٤) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٦، والمقرب ٣٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٠.

ويعني قولنا: «قلمان»: قلم وقلم، بعطف الثّاني على الأوّل، فالقلم مثل القلم لفظاً ومعنى.

قلمان = قلم + قلم

أو: قلم + ان = قلم + قلم

وهذا يعني أنّ المثنّى: اسم دالّ على اثنين متفقين في الحروف والحركات والمعنى، بزيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف، وهي الألف والنّون المكسورة في حال الرّفع أو الياء السّاكنة المفتوح ما قبلها والنّون المكسورة بعدها في حالي النّصب والجرّ، وهذا هو المثنّى الحقيقيّ الّذي يُعنى به النّحاة في كتبهم.

وقولهم في الحدّ: «صالح للتّجريد» يخرج «اثنين واثنتين».

وثمّة نوع من المثنّى لا يعطف مثل مفرده عليه، ومنه «القمران» مثنّى: الشّمس والقمر؛ لأنّه لا يغني عنه: قمر وقمر، وكذلك «العُمَران»: أبو بكر الصّديق وعمر ابن الخطّاب، رضي الله عنهما، و«الأبوان»: الأب والأمّ.

وهذا النّوع ملحق بالمثنّى، ويسمّى: المثنّى التّغليبيّ، أو المثنّى على التّغليب، وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي.

وإن دلّ اللّفظ على معنى التّثنية من غير زيادة ألف ونون في آخره كقولهم: «شفع» وهو ضدّ الوتر، و«زوج» بمعنى شفع، فليس بمثنّى على اصطلاح النّحاة، وإن دلّ على الاثنين من طريق الوضع اللّغويّ للكلّمة.

علة التّثنية في اللّغة:

أصل التّثنية العطف، تقول قام الرّجلان، وجاء الزّيدان، والأصل في ذلك: قام الرّجل والرّجل، وجاء زيد وزيد، فحذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالّة على التّثنية للإيجاز والاختصار(١)، وكذلك في الجمع.

---

(١) ينظر: أسرار العربيّة ٤٧، ٤٨، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ١٣.

قال عبدالقاهر الجرجانيّ: «اعلم أنّ التّثنية والجمع يُقصد بهما الاختصار والإيجاز، فكان الأصل أن يقال: جاء زيد وزيد، إلاّ أنّهم رأوا ذلك يطول، إذ التّثنية يتبعها الجمع، فكان يجب أن يقال: زيد وزيد وزيد إلى ما يطول جداً، فقالوا: الزّيدان والزّيدون، فجعلوا الألف والواو عوضاً عن ضمّ الاسم إلى الاسم، فحصل المعنى، مع اختصار اللّفظ.

وقريب من هذا ما حكي من أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه قيل له بعد وفاة أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه: يا خليفة خليفة رسول الله، فقال: هذا أمر يطول، أنتم المؤمنون، ونحن أمراؤكم، فخوطب بأمير المؤمنين، وإنّما اختار ذلك كراهية التّكرير؛ إذ كان يجب أن يقال بعده: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، إلى ما لا نهاية له، كما كان يجب أن يقال: زيد وزيد، فالمُتَجَنَّب هو التكرير في الموضعين»⁽¹⁾.

والّذي يدلّ على أنّ الأصل العطف أنّهم يفكّون التّثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التّكرار، كقول الرّاجز:

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ   فَارَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ⁽²⁾

وقال الآخر:

كَأَنَّ بَيْنَ خَلْفِها والخَلْفِ   كَشَّةَ أَفْعَى في يَبِيسٍ قفِّ⁽³⁾

أراد الأول: بين فكّيها، وأراد الثاني: بين خلفيها.

فهذا عدول إلى التكرار في حالة الاضطرار، سوّغه أنّه الأصل في التّثنية.

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٨٣، ١٨٤.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٧، والتنبيه والإيضاح ١/ ٢٣٤، وأسرار العربيّة ٤٧، وضرائر الشعر ٢٥٧، والمخصص ١١/ ٢٠٠، والخزانة ٧/ ٤٦٨.

(٣) ينظر: أسرار العربيّة ٤٨، والدرر اللوامع ١/ ١٨.

شروط التّثنية:

اشترط علماء العربيّة في المثنّى شروطاً أوجزها ابن أبي الرّبيع(١) فيما يلي:

أحدها: اتّفاق اللّفظين، نحو «الكتابين» في الكتاب والكتاب، وإنما جاز قولهم: «القمران»: في الشّمس والقمر؛ لأنّ العرب لا تفعل هذا في المختلفين حتّى تقدّر فيهما الاتّفاق، فكأنّ اسم كلّ واحد منهما: قمر، مسامحة، لشبه كلّ منهما بصاحبه، وكذلك في «العُمَرين» وجميع ما جاء في المثنّى التّغليبيّ.

الثّاني: اتّفاق الدّلالة، فتقول: عينان، إذا أردت عينين باصرتين، فإذا أردت عيناً باصرة وعين الماء لم تقل: عينان، فلا بدّ من العطف هنا(٢).

وأجاز هذا بعض النّحاة، ولم يعدّه شرطاً من شروط التّثنية(٣).

وجرى عليه قول الحريريّ (ت ٥١٦هـ) في المقامات، وإن كان لا يستشهد به:

جادَ بالعينِ حين أعْمَى هَواهُ   عَيْنَهُ فانثنى بلا عَيْنَيْنِ(٤)

أراد العين الباصرة والدّرهم، ومن لم يُجز ذلك عدّه لحناً(٥).

الثالث: الإفراد، فلا تجوز تثنية المركّب الإسناديّ، نحو «تأبّط شرّاً» و«شاب قرناها» و«برق نحره».

واختلف في تثنية المركّب المزجي، نحو: بعلبك، وسيبويه، وصَحّح أكثرهم

---

(١) ينظر: الملخص ١/ ١١٥، والبسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٤٣، وحاشية الشمني ٢/ ٢٧٩.

(٤) البيت في المقامات ٨٥، وشرح المقامات للشريشي ١/ ٤٣٧، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٨، والبسيط ١/ ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/ ٢٣١ وهمع الهوامع ١/ ٤٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٨، والبسيط ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، والتذييل والتكميل ١/ ٢٣١.

المنع لشبهه بالمحكيّ (أي المركب الإسناديّ) ولعدم السّماع، كما قال المرادي(١).

الرّابع: الإعراب، أمّا قولهم «هذان» و«اللّذان» فجاءا على طريقة التّثنية، وليست بتثنية، كما قال ابن أبي الرّبيع(٢).

الخامس: التّنكير، فإذا ثُنِّيَ العَلَم نُكِّر؛ بدليل دخول الألف واللاّم عليه بعد التّثنية نحو: الزّيدين، وامتناعهما ـ أي الألف واللام ـ قبل التّثنية، نحو: زيد. ولهذا إن أردت التّنكير قلت: زيدان، وإن أردت التّعريف قلت: الزّيدان.

وجعل بعضهم الشّروط ثمانية، وهي: الإفراد، والإعراب، والتّنكير، واتفاق اللّفظ، واتفاق المعنى، وقبول معنى التّثنية، وعدم التّركيب، وعدم الاستغناء بتثنية غيره عن تثنيته(٣)، نحو «سواء» فإنّ أكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية «سِي» فقالوا: هما سِيّان، ولم يقولوا: سواءان، إلاّ في حكاية أوردها بعض النّحاة عن بعض العرب(٤).

ومعنى هذه الثّمانية يؤول إلى الخمسة المذكورة.

أنواع المثنّى:

يمكن القول: إنّ المثنّى في جملته قسمان، أو نوعان: ما يفرد، وهو المثنى النحوي، وما لا يفرد، وهو المثنى اللغوي، وهما على النّحو التّالي(٥):

النّوع الأوّل: المثنى النحوي:

وهو المثنّى الحقيقيّ الّذي ينصرف إليه الذّهن عند إطلاق مصطلح «المثنّى» وهو

---

(١) توضيح المقاصد ١/٨٢.

(٢) ينظر: البسيط ١/٢٤٦، والملخّص ١١٥، ١١٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ١/٨٢، وحاشية الصبان ١/٧٦، وحاشية الخضري ١/ ٤٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ١/٨٣.

(٥) ينظر: المثنّى ١٠ (مقدمة المحقق).

الّذي يكثر في الاستعمال اللّغويّ، وينطبق عليه التّعريف السّابق، ومثاله «قلمان» و«كتابان» و«رجلان» ويمكن أن يسمّى: المثنّى النّحويّ، إذ يدرس في كتب النّحو، وله فيها تفصيلات من حيث الإعراب، أو من حيث البنية كصحّة الكلمة المثنّاة أو اعتلالها أو تركيبها، وما يتّصل بذلك من أحكام متنوّعة، وهو قسيم المفرد والجمع، ويتوسّط بينهما من حيث مدلول العدد.

ويسمّى هذا النّوع: المثنّى لفظاً ومعنًى(١)، ويسمّى أيضاً: المثنّى القياسيّ. ولا يعنينا الخوض في أحكامه النّحويّة في هذا البحث.

النّوع الثّاني: المثنى اللغوي:

وينقسم هذا النّوع قسمين أو نوعين:

أحدهما: المثنّى التّغليبيّ.

والآخر: المثنّى التّلقيبيّ.

فالأوّل هو المثنّى الجاري على التّغليب، وهو الّذي إذا أفرد صحّ إطلاقه على أحد المفردين، وهو المغلّب منهما، ومثاله «العُمَران» لأبي بكر الصّدّيق وعمر بن الخطّاب رضي الله عنهما، مفردهما «عُمَر» وهو يصحّ أن يطلق على أحدهما، وهو عمر بن الخطّاب، ومثله: «الأذانان» للأذان والإقامة. وهو موضوع هذا البحث، وسيأتي الحديث عنه مفصلاً في المباحث التّالية.

أمّا الثّاني: وهو التّلقيبيّ ـ وفق تسمية التّنوخيّ(٢) ـ فهو ما لم يُفد عند إفراده المعنى الموضوع له في التّثنية، ولذلك لا يصحّ ـ في الغالب ـ إطلاقه على أحد

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٧، والتهذيب الوسيط ٣٠٣، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠.

(٢) ينظر: المثنّى ١١ (مقدمة المحقق) ولعله أخذ هذه التسمية من قول أبي الطيب اللّغويّ: ((باب الاثنين يجمعهما لقب واحد)). (ينظر: المثنّى ٣٧).

المسمّيين، ومثاله: «الأصغران» وهما: اللسان والقلب، ويُقال: إنما المرء بأصغريه؛ أي بلسانه وقلبه(١)، فإنّ هذا المثنّى إذا أفرد بحذف الألف والنّون لم يصحّ إطلاقه على أحد منهما، فلا يقال: إنّ «الأصغر» هو اللسان، أو هو «القلب»، ومثله «العصران» اللّيل والنّهار، و«الرّافدان» دجلة والفرات، و«الأمرّان» الجوعُ والعُرْيُ، و«الأسمران» الخبز والماء.

وبتحليل أمثلته يكون على الصورة التالية:

الأصغران = اللسان + القلب

العصران = الليل + النهار

الرافدان = دجلة + الفرات

الأمرّان = الجوع + العُرْي

الأسمران = الخبز + الماء

وإنّما جازت التّثنية في هذا ونحوه لأنّ كلّ واحد من معنييه من جنس الآخر، لاشتراكهما في معنى واحد، أو صفة واحدة، وهي «البياض» -مثلاً- في قولنا: «الأبيضان» للماء واللبن، فقد تحلّ صفة الاسمين محلهما وتغلب عليهما كما في الأصغرين، وتحليله كما يلي:

اللسان الأصغر + القلب الأصغر = الأصغران

وقد تحلّ صفة الاسم محله، وتغلب عليه وعلى الاسم الآخر وصفته، نحو «الأسمرين» وتحليله كما يلي:

الخبز الأسمر + الماء الأبيض = الأسمران

بحذف الخبز والماء والأبيض، وتثنية الأسمر.

---

(١) ينظر: فصل المقال ١٣٧

فإن أمكن إفراد المثنّى وإطلاقه على الاثنين، كقولهم: «الجبلان» جبلا طيّء أجا وسلمى؛ فهو لاحق بالنّوع الأوّل من المثنّى الحقيقيّ النّحويّ، لأنّ كلاًّ منهما جبل، ومثله قولهم: «الحاجبان» وهما العظمان البارزان فوق العينين بلحمهما وشعرهما، وكلّ منهما حاجب.

ومنه - أيضاً - «الكعبان» كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة، و«الذُّهلان» ذُهْل ابن ثعلبة وذُهْل بن شيبان.

ومع أنّ هذا مثنّى حقيقيّ بمفهوم النّحاة فقد عُني به اللّغويّون وذكروه في مؤلّفاتهم مع المثنّى التّغليبيّ والتّلقيبيّ، وعلة ذلك - فيما أرى - دلالة أكثر ما جاء من ألفاظه على أعلام، أو أشياء كالأعلام، من الأجناس والنّعوت، ولهذا أفرد له ابن السكّيت باباً سماه «ما أتى مثنّى من أسماء النّاس لاتّفاق الاسمين»(١).

وأفرد له أبو الطّيّب اللّغويّ ثلاثة أبواب، وهي:

«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق اسميهما»(٢).

و«باب الاثنين جمعا في التّثنية لاتّفاق نعتيهما»(٣).

و«باب الاثنين يجمعهما لقب واحد»(٤).

ويمكن أن يسمّى هذا النّوع الّذي يمكن إفراده: المثنّى المتّفق؛ أي: المتّفق مفرداه، وهو في حقيقة الأمر، كالمثنى النحوي، ولا بأس من إدراجه ضمن المثنّى اللّغويّ؛ لعناية اللّغويّين به في كتبهم، على الرّغم من أنّه مثنّى حقيقيّ بمقتضى تعريف المثنّى، فيجوز لنا - وفق نظرة اللغويين من خلال كتبهم في المثنى - أن نقول: إن

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٣.

(٢) المثنّى ١٧.

(٣) المصدر السابق ٢٩.

(٤) المصدر السابق ٣٧.

المثنّى نوعان: نحويّ ولغويّ، وإنّ المثنّى اللّغويّ عندهم ثلاثة أنواع:

١ـ مثنّى تغليـبيّ.

٢ـ مثنّى تلقيـبيّ.

٣ـ مثنّى متّفق.

وثمة تقـسيم آخر، فـمن العلماء من يجعل التّـثنية ـ في الجملة ـ ثلاثة أقـسام (أنواع)(١):

الأوّل: تثنية في اللّفظ والمعنى ـ وهو الكثير الغالب في كلام العرب ـ كالرّجلين والزّيدين والكتابين، وما أشبه ذلك من المثنّى الحقيقيّ، ويلحق بهذا المثنّى الّذي لا يفرد بنوعيه التّغليـبيّ والتّلقيـبيّ.

الثاني: تثنية في اللّفظ دون المعنى، نحـو «لَبَّيك» و«سَعْدَيكَ» و«حنانيك» وفي التّنزيل: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]، فكلمة «كَرَّتَيْن» هنا مثنى لا يراد به حقيـقته، بل يراد به التّكثير، بـدليل قوله تعالى: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ أي: مزدجراً وهو كليل «وهذان الوصـفان لا يأتيان بنظرتين ولا ثلاث، وإنما المعنى كرّات»(٢).

وحمله بعض المفسّرين على ظاهره، وهو التّثنية الحـقيقية، قالوا: كَرَّتين، أي: مرّتين، الأولى ليرى حسن السّماء، والثّانية ليبصر كواكبها(٣).

ومنه قول الراجز:

ومَهْمَهَينِ قَذَفَينِ مَرْتَينْ(٤)

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧.

(٢) الدرّ المصون ١٠/ ٣٧٩.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/ ٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، والخزانة ٢/ ٣١٤، والدرر اللوامع ١/ ١٥.

قال ابن مالك نقلاً عن الفرّاء: أراد: ومهـمهٍ بعد مهمه(١)، والّذي في «معاني القرآن» للفرّاء: «يريد: مهمهاً وسمتاً واحداً»(٢) وروايته للرجز(٣):

ومَـهْمَهَينِ قَـذَفَينِ مَرْتَينْ

قطعته بالأَمِّ لا بالسَّمْتَين

الثـالث: تثنيـة في المـعنى دون اللّفظ، وهي في كلّ اسم لـفظه لفظ الجـمع، وهومضاف إلى ضمير التّثنيــة، ومعناه مثنّى، كقوله تعالى: ﴿**إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾(٤) فقال: قلوبكما، وليس بهما إلا قلبان.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾(٥)، فقوله: «أيديهما» جـمع واقع مـوقع التّـثنيـة، لأمن اللبس؛ لأنّـه معلـوم أنّه يقطع من كلّ سـارق يمينه(٦).

ولابن يعيش الـصّنعاني(٧) تقسيـم قريب من هذا، ولكـنه جعل القسـم الثّاني خاصاً بتثنية التغليب، فالأقسام الثلاثة عنده، كما يلي:

١- تثنية في اللفظ والمعنى، مثل الزيدين والرّجلين.

٢- تثنيـة في اللفظ دون المعنى، وهي تثنية الـتغليب، كالـقمرين في الـشمس والقمر.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤.

(٢) معاني القرآن ٣/١١٨.

(٣) المصدر السابق ٣/١١٨.

(٤) سورة التحريم: الآية ٤.

(٥) سورة المائدة: الآية ٣٨.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤/ ٢٦٢.

(٧) ينظر: التهذيب الوسيط ٣٠٣.

٣- تثنية في المعنى دون اللفظ، وهي في كل اسم لفظُهُ لفظ الجمع وهو مضاف إلى ضمير التثنية نحو: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(١).

وشيء من ذلك عند ابن الشجري، في أماليه(٢).

وفي ختام هذا المبحث يمكن القول: إنّ أكثر الأسماء المُعْرَبَة تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة، وهي «كلّ» و«بعض» و«أجمع» و«جمعاء» و«أفعل من» والأسماء المحكيّة، نحو: «تَأَبَّطَ شرّاً» و« بَرَقَ نَحْرُهُ» والأسماء المختصة بالنفي، نحو: «أَحَد» و«عَرِيب» وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً، والأسماء غير المتمكنة، نحو: «عندك» وأسماء الأفعال، نحو: «حَذارِ» و«نَزال»، والمثنّى وجمع المذكّر السّالم وجمع التكسير واسم الجمع نحو «قوم» و«رهط».

ولا يثنّى جمع التكسير واسم الجمع إلاّ في ضرورة الشّعر(٣).

وأمّا اسم الجنس فقد نصّوا على أنّه لا يجوز فيه التّثنية ما دام على جنسيته، نحو لبن وماء، إلاّ أن يتجوّز في شيء من ذلك؛ فيخرج عن الجنسية، ويُوقع على بعض الجنس، فيجوز حينئذ تثنيته، فيقال: لَبنَان وماءان(٤).

والذي يعنينا في هذه الدراسة هو «المثنى التغليبيّ».

---

(١) سورة التحريم: الآية ٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٨، ١٩.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٠١-٣٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٧، ١٣٨، والمقرب ٣٩٥، ٣٩٦، والبسيط ١/ ٢٤٥-٢٤٧.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٢٢.

المبحث الثّاني: المثنّى التّغليبيّ

تعريف المثنّى التّغليبيّ:

تقدّم ـ في المبحث السّابق ـ تعريف «المثنّى» في اللغة والاصطلاح.

أما «التـغليـبيّ» فهو منسـوب إلى التّغليب، وهو في اللغـة من مادّة (غ ل ب) وهو أصل يدل على قُوَّة وقَهْر وشِـدّة، كما يقول ابن فارس(١)، وهو مصدر على زنة (التفعيل) وقياس فعله «غلّبَ» يقال: تغلّب على بلد كذا: استولى عليه قهراً.

ويقال في المجرد منه: غَلَبَـهُ غَلَبَة وغَلْباً وغَلَباً: قهـره، قال تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾(٢).

وفي «الصّحاح»: «غَلَّبْـتُهُ أنا عليه تغليباً. والغَلاَّب: الكثـير الغَلَبة، والمُغَلَّب: المغلوب مراراً، والمغلَّب ـ أيضاً ـ من الشّعـراء: المحكوم له بالغلبة على قِرْنِه، كأنه غُلِّب عليه، وهو من الأضداد»(٣).

والتّغليب في الاصطلاح اللّغويّ بعامّة: أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، أو أن يغلب على الشّيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط(٤).

ويكون التّغليب في مـسائل مختـلفة، في النّحو والصّرف، ذكـرها النّحاة(٥)، وهي لا تعنينا في هذا البحث.

ويكون التّـغليب في اللّغـة ـ أيضاً ـ في أبواب منهـا المثنّى، فـقد يغلّب أحـد

---

(١) ينظر: المقاييس (غلب) ٤/ ٣٨٨.

(٢) سورة الروم: الآية ٣.

(٣) الصحاح (غلب) ١/ ١٩٥، وينظر: الأضداد للصغاني ١١٠.

(٤) ينظر: الكلّيات ٢٨١، وحاشية الصبان ١/ ٧٦.

(٥) ينظر: ظاهرة التّغليب في اللسان العربي، بحث منشور في (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى ع٦، سنة ١٤٠٣هـ، ص ١٢٢-١٣٣).

المفردين عند التّثنية، كتغليب القمر على الشّمس، فيقال: القمران، وتغليب الأب على الأم، فيقال: الأبوان، وتغليب مكّة على المدينة فيقال: المكّتان.

وقد ظهر مصطلح التّغليب في المثنّى منذ وقت مبكّر، وأقدم نصّ وقفت عليه جاء في كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكّيت (ت ٢٤٠هـ) في باب عقده لهذا النّوع من المثنّيات سماه «باب الاسمين يُغلّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفّته»⁽¹⁾.

ولعلّ ابن السكّيت هو صاحب هذا المصطلح، أو هو من أوائل العلماء الّذين استخدموه، ويرجّح هذا أن مصطلح التّغليب في باب المثنّى لا وجود له في الكتب التي ظهرت قبل «إصلاح المنطق» فهذا الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) يقول في حديثه عن قوله تعالى: ﴿ **يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ** ﴾⁽²⁾: «أراد المشرق والمغرب، فقال: المشرقين، وهو أشبه الوجهين بالصّواب، لأنّ العرب قد تجمع الاسمين على تسمية أشهرهما، فيقال: قد جاءك الزَّهْدَمان، وإنما أحدهما زَهْدَم»⁽³⁾.

فسمّاه ـ كما ترى ـ «جمع الاسمين على تسمية أشهرهما».

ويسميه أبو عبيد القاسم بن سَلاّم (ت ٢٢٤هـ) «ضمّاً» وورد ذلك في قوله: «باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به»⁽⁴⁾.

وهذا محمّد بن حبيب (ت ٢٤٥هـ) معاصر ابن السكّيت يخصّ هذا النّوع من المثنّى برسالة مستقلّة، ويجعل عنوانها: «ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه فسمّيا به»⁽⁵⁾. ولكنّه يقول في أثناء الرّسالة: إن العرب: «إذا اجتمع

---

(1) إصلاح المنطق ٤٠٠.

(2) سورة الزخرف: الآية ٣٨.

(3) معاني القرآن /٣٣٣.

(4) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤.

(5) الرسالة منشورة في مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، الجزء الأول ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، وسيأتي الحديث عنها في الفصل الثاني -إن شاء الله تعالى.

رفع المستهمل

اسمان أحدهما أشهر من صاحبه غلّبوا المشهور منهما»⁽¹⁾.

ولعلّه تأثر بمصطلح ابن السكّيت.

ويمكن القول: إن مصطلح التّغـليب في باب المثنّى هو من المصطلحات اللّغويّة التي نشأت في القرن الثّالث الهجريّ، ثم انتشرت فيما بعد عند علماء العربيّة⁽²⁾.

ويرى أكثر النّحاة أنّ المثنّى التّغليبيّ ليس بمثنّى⁽³⁾، لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنّى من جهة الإعراب⁽⁴⁾.

يقـول ابن مالك بعـد أن فرغ من تعـريف المثنى النحـوي: «... وما أعـرب إعراب المثنى ... غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه؛ فملحق به»⁽⁵⁾.

وقال: «ومما ينبغي أن يكون ملحقاً بالمثنى نحـو: القمرين في الشمس والقمر، فإنه غير صالح للتجريد وعطف مثله علـيه، بل للتجريد وعطف مباينه عليه. فإن قيل فيه مثنى فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع»⁽⁶⁾.

وجزم بذلك الخُـضري⁽⁷⁾، لأنّ حدّ المثنّى لا ينطـبق عليه تمام الانطباق، كـما تقدّم.

---

(١) مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الرابع، الجزء الأول ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م، ص ٣٧.

(٢) ينظر: المثنّى ٤، والمقتـصد في شرح الإيضـاح ١/ ٢٠٢، وأمالي ابن الشّجـريّ ١/ ١٥، والمقرب ٣٩٣، والتهذيب الوسيط ٣٠٣، والبحـر المحيط ٦/ ١٥٥، والدر المصون ٦/ ٥٥٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٩٠، وهمع الهوامع ١/ ٤١.

(٣) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٦٤، ٦٧، وتعليق الفرائد ١/ ١٩٠، همع الهوامع ١/ ٤١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي ١/ ٤١، والنحو الوافي ١/ ١١٨، ١١٩.

(٥) التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٧) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٣٩.

أمّا اللّغويّون فيطلقون عليه مصطلح المثنّى، من باب التّوسّع في مدلول المصطلح، ولا ضير في ذلك، ولا مشاحّة في الاصطلاح، بشرط مراعاة الأحكام الخاصّة بكلّ من النّوعين عند الاستعمال.

وقد أشار ابن هشام إلى شيء من هذا في قوله: «وزاد ابن مالك[١] في الحدّ. (وعطف مثله عليه) بعد قوله: [غير][٢] صالح للتجريد، ورأى أنّ نحو: القمرين والعُمرين، في الشّمس والقمر، وفي أبي بكر وعمر ليس بمثنى؛ لأنّه إذا استعمل بالعطف فإنما يقال: شمس وقمر، وأبو بكر وعمر، فيعطف عليه مباينه مغايرةً لا مماثلةً.

والّذي أراه أنّ النّحويين يسمّون هذا النّوع مثنّى، وإلا لذكروه فيما حمل على المثنّى، وإنما غايته أنّ هذا مثنّى في أصله تجوّز»[٣].

وبعد هذا يمكن أن أقول: إن تعريف المثنى التغليبيّ في الاصطلاح:

«هو: اسم دال على اثنين، بزيادة ألف ونون مكسورة في آخر أحد مفرديه، غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه».

ومثاله القمران، في تثنية: القمر والشمس؛ لأن:

القمران = القمر + الشمس

أو: القمر + ان = القمر + الشمس

فإن زيادة الألف والنون جاءت في آخر أحد المفردين المُغَلّب على صاحبه، وهذا المثنى غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه، أي: للتجريد والعطف معاً، فيمكن التجريد ولكن بدون عطف مثله عليه.

---

(١) ينظر: التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣.

(٢) زيادة من التسهيل ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٦٣

(٣) شرح اللمحة البدرية ١/ ٢١٣، ٢١٤.

أما المثنى النحوي فإنه صالح للتجريد مع عطف مثله عليه، ومثاله الذي ينطبق عليه حَدُّهُ الذي تقدم ذكره في المبحث الأول هو: قلمان، لأنّ:

قلمان = قلم + قلم (أي قلم وقلم)

وبالجملة فإن المثنيان النحوي والتغليبي يتّفقان في البنية في زيادة الألف والنون ويختلفان في التجريد منها مع عطف المثل على المثل. أما في الإعراب فلا اختلاف بينهما.

أقسام المثنّى التّغليبيّ:

بتأمّل المادّة اللّغويّة من المثنّى التّغليبيّ التي وقفت عليها في كتب التّراث اللّغويّ المختلفة يمكن القول: إنّ المثنّى التّغليبيّ -في الجملة- ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يكون لفظ المثنّى مفرداً، أي ليس مضافاً أو مضافاً إليه.

والآخر: أن يكون مضافاً إليه، ولا يأتي مضافاً إلا نادراً.

وهما على النّحو التّالي:

أوّلاً: المثنّى التّغليبيّ المفرد

يمكن القول: إنّ المثنّى التّغليبيّ المفرد (أي غير المضاف أو المضاف إليه) كقولهم: القمران، والعُمَران، هو الكثير الغالب فيما ورد عن العرب من تثنية التّغليب.

ولا يخلو هذا المثنّى ـ في الجملة ـ من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون علماً.

والآخر: أن يكون غير علم، وهما على النّحو التّالي:

أ ـ المثنّى من الأعلام:

تكثر التّثنية في الأعلام في التّغليب، وتقل في غير التّغليب في عموم اللّغة،

رفع
المسهم
عبدالله الزهراني

لأنّ العلم إنما يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه؛ لأنّه لم يوضع علماً إلاّ لكونه مفرداً(١)، فإذا ثنّي منه شيء صار نكرة(٢).

قال سيبويه: «فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلاّ نكرة، من قِبَل أنّك جعلته من أمّةٍ كلّ رجل منها زيد وعمرو، وليس واحد منها أولى به من الآخر.

وعلى هذا الحدّ تقول: هذا زيد منطلق، ألا ترى أنّك تقول: هذا زيد من الزّيدِينَ، أي هذا واحد من الزّيدِينَ، فصار كقولك: هذا رجل من الرّجال»(٣).

ومما يدلّ على أنّهما صارا نكرة دخول الألف واللاّم عليهما، فتقول في تثنية عُمَر: العُمَران. قال سيبويه: «وأمّا قولهم: أُعطيكم سُنَّة العُمَرَين، فإنما أدخلت الألف واللاّم على «عُمَرين» وهما نكرة، فصارا معرفة بالألف واللاّم، كما صار الصَّعِقُ معرفة بهما، واختُصّا به كما اختُصّ النّجم بهذا الاسم، فكأنّهما جعلا من أمّة كلّ واحد منهم عُمَرُ، ثم عرّفا بالألف واللاّم، فصارا بمنزلة الغريَّين(٤) المشهورين بالكوفة، وبمنزلة النَّسْرين، إذا كنت تعني النّجمين»(٥).

ومثل هذا القول في «المقتضب»(٦) للمبرّد.

وعلّة ذلك -أعني تثنية الأعلام- أنّ «العرب لما وضعت الاسم المثنّى والمجموع

---

(١) ينظر: جنى الجنتين ص ١١٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٢٣.

(٣) الكتاب ٢/١٠٣.

(٤) وهما بناءان طويلان في الكوفة، يقال: هما قبرا مالك وعَقيل نديمي جَذيمة الأبرش، وسُمّيا الغريّين؛ لأن النعمان بن المنذر كان يُغَرّيهما بدم من يقتله في يوم بؤسه، في قصة مشهورة. ينظر: اللسان (غرا) ١٥/١٢٢.

(٥) الكتاب ٢/١٠٤، ١٠٥.

(٦) ٤/٣٢٣-٣٢٦.

للإيجاز والاختصار، كراهة تكرار اللّفظ مراراً متعدّدة؛ رأوا أنّ العَلَم أحقّ بذلك، لكونه أخفّ اغتفروا أمر خروجه بالوجهين لما قصدوا فيه الاختصار المقصود بالتّثنية والجمع، ثم التزموا إدخال اللاّم فيه تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مفرديه، وهذه اللام هي لام العهد؛ لأنّ العلم بالحقيقة موضوع لمعهود، إلاّ أنّه لما كان موضوعاً بأصل وضعه لم يحتج إلى زيادة بجعله له، ولما كان نحو: رجل وغلام موضوعاً لواحد من أجناسه احتاج عند جعله لمعهود أن يزاد فيه ما يجعله له، ولما فقدت خصوصية الإفراد عند تثنية العلم -وبه كانت دلالته على ذلك المعهود- أدخلوا لام العهد باعتبارها جمعاً، ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته إلا كذلك؛ لئلا يؤدّي إلى إخراجه عن وضعه من كلّ وجه»(١).

وقد ندر مجيء المثنى التغليبيّ منكراً مثل ثبيران، مثنى: ثَبِير وحِراء، جبلان.

وتثنية التّغليب في الأعلام ـ في الجملة ـ أربعة أنواع؛ أعلام الأناسيّ، وأعلام المواضع، وأعلام الأزمنة، وأعلام الأفلاك. وفيما يلي أمثلة لكلّ نوع منها:

أعلام الأناسيّ:

ومن هذا النّوع ما يجمعها في التّثنية نسب أو قرابة، كأن يكونا أخوين فيجتمعان في الأخوّة، كقولهم:

١ـ الأقرعان: الأقرع بن حابس وأخوه مَرْثَدْ(٢).

٢ـ الأقعسان: الأقعس وهُبيرة ابنا ضَمْضَم المُجاشِعيّان(٣).

٣ـ البُريكان: أَخَوان من فُرسان العرب، وهما بارك وبريك(٤).

---

(١) جنى الجنتين ١١٨.

(٢) ينظر: المنخل ٢٨٢.

(٣) ينظر: المثنى ٩.

(٤) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.

٤ـ النّافعان: نافع ونُفَيع أخوا زياد بن أبيه(١)، من أُمّه سُمَيّة.

أو يكون أحدهما ابن الآخر، كقولهم:

١ـ الأشتران: الأشتر النّخعيّ وابنه إبراهيم.

٢ـ العجّاجان: العَجّاج وابنه رؤبة(٢).

٣ـ المُصعبان: مُصعب بن الزّبير وابنه عيسى(٣).

وقد لا يجتمعان في النّسب، ولكن تثنيهما العرب على التّغليب لارتباط بينهما أو تلازم، أو نحو ذلك، كقولهم:

١ـ الحِرْجان: رجلان، اسم أحدهما حِرْج، ولم يُذكر اسم الآخر(٤).

٢ـ العبدان: عبد بن جشم بن بكر، ومالك بن حبيب(٥).

٣ـ العَمْران: عمرو بن جابر بن هلال بن عقيل، وبدر بن عمرو بن جُؤَيّة بن لوذان(٦).

أعلام المواضع:

ورد عن العرب التّغليب في المواضع، للالتقاء الجغرافيّ، أو التّاريخيّ، وقد تكون هذه المواضع مدناً، أو تكون جبالاً، أو أودية، أو مياهاً، فمن المدن قولهم:

١ـ البصرتان: البصرة والكوفة(٧).

---

(١) ينظر: المثنّى ٨.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٣) ينظر: الصحاح (صعب) ١/١٦٣.

(٤) ينظر: القاموس (حرج) ٢٣٥.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٦) ينظر: المنخل ٢٨٠.

(٧) ينظر: المثنّى ١٢.

٢ـ الحيرتان: الحيرة والكوفة(١).

٣ـ المكّتان: مكة والمدينة(٢).

ومن الجبال قولهم:

١ـ الأخرجان: الأخرج وسُواج، جبلان(٣).

٢ـ ثبيران: ثَبير وحِراء، جبلان(٤).

٣ـ الضُّمْران(٥): الضُّمر والضّائن(٦)، جبلان.

ومن الأودية قولهم:

١ـ الأنعمان: الأنعم وعاقل، واديان(٧).

٢ـ البَدِيّان: البَدِيّ والكلاب، واديان(٨).

٣ـ البِرْكان: بِرْك ونعام واديان(٩).

ومن المياه قولهم:

١ـ الدُّحْرُضان: وَسيع ودُحْرُض، ماءان(١٠).

٢ـ الشُّرَيفان: الشَّرَف والشُّرَيف ـ مُصغراً ـ وهما ماءان لعَبْسٍ(١١).

---

(١) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٥.

(٢) ينظر: ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٣) ينظر: المزهر ٢/ ١٨٣.

(٤) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.

(٥) ينظر: المثنّى ١٣، ومعجم البلدان ٣/ ٤٦٣ مادة (ضُمْر)، وفي المزهر ٢/ ١٨٦: (الضَّمران) بالفتح.

(٦) هكذا بالنون، كما في المثنّى ١٣، ومعجم البلدان ٣/ ٤٦٣، وفي المزهر ٢/ ١٨٦: (الضائر) ولعله تحريف.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٣٠، ومعجم البلدان ١/ ٢٧١.

(٨) ينظر: المزهر ٢/ ١٨٦.

(٩) ينظر: معجم البلدان ١/١ ٤.

أعلام الأزمنة:

ويكون ذلك في أسماء الشّهور المتلازمة، كقول العرب:

١ـ الصَّفَران: المحرّم وصفر(١).

٢ـ المُحَرَّمان: المحرّم وصفر(٢).

٣ـ الرَّجَبَان: رجب وشعبان(٣).

ويكون أيضاً في اللّيل والنّهار، كقولهم:

١ـ الليلان: الليل والنهار(٤).

٢ـ النّهاران: النّهار والليل(٥).

٣ـ الصّباحان: الصّباح والمساء(٦).

أعلام الأفلاك:

وهذا ـ أيضاً ـ يقع في بعض الكواكب أو النّجوم، ومنه قول العرب:

١ـ الجَدْيان: الجَدْيُ والحُوت(٧).

٢ـ القمران: القمر والشّمس(٨).

ب ـ المثنّى من غير الأعلام:

وهذا ـ في الجملة ـ ثلاثة أنواع: أوصاف (نعـوت)، وأجناس، وألفاظ أقارب،

---

(١) ينظر: الجمهرة ٢/ ٧٤٠.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٢٣.

(٤) ينظر: المثنّى ١٦.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٨.

(٦) ينظر: المثنّى ١٦.

(٧) ينظر: اللسان (جدا) ١٤/ ١٣٥.

(٨) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٣.

وهي على النّحو التّالي:

الأوصاف (النّعوت):

وقد أفرد له أبو الطّيّب اللّغويّ باباً سمّاه: «باب الاثنين غلّب أحدهما على نعت صاحبه»(١) ومنه قولهم:

١ـ الأسمران: الخبز والماء، والماء ليس بأسمر(٢).

٢ـ الأصمعان: القلب الذّكيّ والرّأي الحازم، والأصمع المفرد وصف للقلب الذّكي(٣).

٣ـ الباكران: الصّبح والمساء، وإنّما الباكر في الحقيقة هو الصّبح(٤).

٤ـ الرّائحان: المساء والصّبح، والرّائح المساء(٥).

الأجناس:

وهو ما دلّ على شيء من الأجناس المختلفة، ومنها قولهم:

١ـ الدّرهمان: الدّينار والدّرهم(٦).

٢ـ المطران: المطر والرّيح(٧).

٣ـ الأنفان: الأنف والفم(٨).

---

(١) ينظر: المثنّى ٢٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٢٧.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ٣٩٦.

(٤) ينظر: المثنّى ٢٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٢٨.

(٦) ينظر: جنى الجنتين ١٢٣.

(٧) ينظر: المصدر السابق ١٢٨.

(٨) ينظر: المصدر السابق ١٢٠.

ألفاظ الأقارب:

ومما جاء مثنّى على التّغليب من هذا:

١ـ الأبوان: الأب والأم(١)، ويقال أيضاً للأب والجدّ.

٢ـ الأخوان: الأخ والأخت(٢).

٣ـ الأمّان: الأمّ والجدّة(٣).

ثانياً: المثنّى التّغليبيّ المضاف إليه:

ندر أن يأتي المثنّى التّغليبيّ مضافاً، وقد يأتي مضافاً إليه، وهو القسم الثاني من تثنية التّغليب، غير أنّه قليل قياساً بالمثنّى المفرد، إذ لم تتجاوز الألفاظ المثنّاة التي وقفت عليها فيه الثلاثين، أورد بعضها القالي في «الأمالي»(٤)، وأفرد المحبّيّ التّتمة الثّانية في كتابه «جنى الجنّتين»(٥) لما أضيف إليه مِن المثنّى اللّغويّ بعامة، وأورد شيئاً من المثنّى التّغليبيّ المضاف إليه في هذه التتمة. ومن أمثلة هذا النّوع قولهم:

١ـ اللّبن: أحد اللّحمين(٦).

٢ـ الدّعاء: أحد العطاءين، وروي: الصّدقة: أحد العطاءين(٧).

٣ـ اليأس: إحدى الرّاحتين(٨).

---

(١) ينظر: المثنّى ٧.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١١٩.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٢٨.

(٤) ٢/٥٦.

(٥) ١٤٩-١٧٠.

(٦) ينظر: أمالي القالي ٢/٥٦.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٥٠.

(٨) ينظر: ما يعوّل عليه ٣٧ أ.

٤ـ القلم: أحد اللّسانين(١).

٥ـ المرق: أحد اللّحمين(٢).

وقال محمّد بن عرفه (نفطويه) فيما رواه القالي: «من كلام العرب: خِفّةُ الظَّهْر أحدُ اليَسَارين، والغُرْبة أحد السِّبَاءين، واللَّبن أحد اللّحمين، وتعجيل اليَأس أحد اليُسْرين، والشَّعْرُ أحد الوجهين، والرَّاوية أحد الهاجيين، والحِميَة إحدى الميتتين»(٣).

وزاد ابن مالك: و«القلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين»(٤).

ويلاحظ في هذه الأمثلة المتقدّمة أنّ العرب ثنّت اللّحم واللّبن، فغلّبت اللّحم، وثنّت العطاء والدّعاء، فغلّبت العطاء، وثنّت الرّاحة واليأس فغلّبت الراحة، وثنّت اللّسان والقلم فغلّبت اللسان، وهكذا، وقد أجرت ذلك كلّه مجرى الأمثال.

ويلاحظ ـ أيضاً ـ أنّ المضاف في مثل هذا التّركيب اللّغويّ هو كلّمة «أحد» أو «إحدى» لأنّهم يشيرون بهما إلى واحد من لفظي المثنّى قبل التّثنية فقد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً، وهذا اللّفظ المشار إليه هو دائماً اللّفظ المذكور في اللفظ، وهو المغلوب وليس المغلّب، لأنهما خبر عنه، وهما نفسه من حيث المعنى.

وندر أن يكون المضاف في هذا النّوع غير كلمة «أحد» أو «إحدى» كقولهم: «ذو النّصلين» في قول المتنخّل اليشكريّ:

أَقُولُ لَمَّا أَتَاني النَّاعِيَان بِه
لا يَبْعَدِ الرُّمْحُ ذُو النَّصْلَيْنِ والرَّجُلُ(٥)

---

(١) ينظر: جنى الجنتين ١٥٠.

(٢) ينظر: الجامع الصغير ح٤٤٥ ص٣٣.

(٣) أمال القالي ٢/ ٥٦.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٦٠.

(٥) ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٨٤.

قال ابن الشّجريّ: «وقوله: ذو النّصلين، شَبَّهه بالرّمح الّذي له نصل وزُجّ فسمّى الزُجَّ نصلا، وإنما الزُّجُّ الّذي يكون في أسفل الرمح، فغلّب النّصل على الزُّجّ؛ لأنّ العمل للنّصل، وإن كان للرمح زُجّ، كان أمكن للطّعن به»⁽¹⁾.

ويمكن تقسيم المثنّى التّغليبيّ بحسب شواهده ونصوصه والأزمنة التي قيل فيها إلى أربعة: جاهليّ وقرآنيّ ونبويّ وإسلاميّ⁽²⁾، وأمثلتها على النّحو التّالي:

أ- المثنّى التّغليبيّ الجاهليّ:

ومن أمثلته وشواهده من شعر الجاهليين:

١- الدُّحْرُضان، وهما ماءان⁽³⁾ أو موضعان⁽⁴⁾، يقال لأحدهما: دُحْرُض والآخر وَسيع، قال عنترة:

شَرِبَتْ بماءِ الدُّحْرُضين فَأَصْبَحَت زوْراءَ تَنفِرُ عَن حِياضِ الدَّيْلَمِ⁽⁵⁾

ثنّاهما بلفظ أحدهما، والديلم في هذا البيت يقال: هم ضَبّة؛ لأنهم أوعامتهم دُلم، والأدلم: شديد السّواد.

٢- الحُرّان: أَخَوان، يقال لأحدهما: الحُرُّ، وللآخر أُبَيّ، وإياهما عنى المُتَنَخِّل اليشكريّ، وهو شاعر جاهليّ:

أَلاَ مَن مُبْلِغُ الحُرَّين عَنّي مُغَلْغَلَةً وخُصَّ بها أُبَيّا⁽⁶⁾

٣- الضُّمران: جبلان، يقال لأحدهما الضُّمر وللآخر الضّائن، وهما في بلاد

---

(١) أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: المثنّى ١١ (مقدمة المحقق).

(٣) ينظر: المثنّى ١٤.

(٤) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٨.

(٥) ينظر: ديوان عنترة ٢٠١.

(٦) ينظر: المثنّى ٩.

عُليا قيس، قال لبيد:

جلَبْنا الخَيْلَ سائلةً عِجَافا   مِنَ الضُّمْرَينِ يَخْبِطُهَا الضَّرِيبُ(١)

ب ـ المثنّى التّغليبيّ القرآنيّ:

ومن أمثلته:

١ـ الأبوان: الأب والأمّ، قال: ﴿وَلأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (٢).

قال أبو حيّان: «غلّب لفظ الأب في التّثنية كما قيل: القمران، فغلّب القمر»(٣).

ويحتمل أن يكون هذا تثنية: أبٍ وأبةٍ، قال المبرّد: «هذان أبواك، تعني: الأب والأمّ، وإنّما أخرجه مخرج قولك: أبٌ وأبةٌ، كما تقول: صاحب وصاحبة»(٤).

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَىٰ يُوسُفَ آوَىٰ إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ﴾ (٥).

وقال عز وجل: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ (٦).

وقد اختلف في هذا المفسّرون، فقيل: «أبويه» في الآيتين: أبوه وخالته؛ لأنّ أمّه «شراحيل»(٧) قد ماتت في ولادة أخيه «بنيامين».

---

(١) ينظر: ديوان لبيد ٣٧.

(٢) سورة النساء: الآية ١١.

(٣) البحر المحيط ٣/١٨٢، وينظر: الدر المصون ٣/٦٠١.

(٤) المقتضب ٤/٢٦٣.

(٥) سورة يوسف: الآية ٩٩.

(٦) سورة يوسف: الآية ١٠٠.

(٧) ينظر: ليس في كلام العرب ٣٤٢.

وجاز ذلك؛ لأنّ الخالة كالأمّ، والعمّ كالأب (١)، والعرب تطلق ذلك عليهما فتقول للعمّ: أب، وللخالة: أم(٢).

وقيل: أبوه وأمّه؛ أحيا الله له أمّه تحقيقاً للرؤيا(٣).

٢ـ الوالدان، وهما: الوالد والوالدة (الأب والأم) قال تعالى: ﴿لا تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾(٤). غلّب الوالد على الوالدة، مع أنّ الولادة من خصائص الأمومة، ولكن جاء في اللّسان العربيّ لفظ «الوالد» للأب، فغلّب المذكّر على المؤنّث.

٣ـ البَحْران، وهما البحر والنهر، قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾(٥).

قال الرّاغب: «إنما سُمّي العذب بحراً لكونه مع الملح، كما يقال للشّمس والقمر: قمران»(٦).

٤ـ المشرقان، وهما: المشرق والمغرب، قال عز وجل: ﴿قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾(٧).

قال المفسّرون: أراد: المشرق والمغرب فثنّاهما تغليباً، كما قالوا: القمران، في الشّمس والقمر(٨).

والمراد بِبُعْدِ المشرقين: تباعدهما، والأصل: بُعْدُ المشرق من المغرب، والمغرب من المشرق، فلمّا غلّب وجمع المفترقين بالتّثنية أضاف البعد إليهما.

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/ ٥٠٥.

(٢) ينظر: بصائر ذوي التمييز ٢/ ١١٤.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩/ ٢٦٣.

(٤) سورة البقرة: الآية ٨٣.

(٥) سورة فاطر: الآية ١٢.

(٦) المفردات ١٠٩.

(٧) سورة الزخرف: الآية ٣٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٣٣، والكشاف ٤/ ٢٥٢، البحر المحيط ٨/ ١٦، ١٧، والدر المصون ٩/ ١٩.

وقيل: المراد بالمشرقين: مشرق الشّتاء ومشرق الصّيف(١).

وقيل: مشرقا الشّمس والقمر.

وقيل المشرقان: مطلع الفجر ومطلع الشّمس(٢).

وعلى هذه الأقوال فلا تغليب.

والرّأي الأوّل ـ القائل بالتّغليب ـ هو الرّاجح عند المفسّرين(٣).

ج ـ المثنّى التّغليبيّ النّبويّ:

وقع التّغليب في المثنّى في جملة من ألفاظ الحديث، منها:

١ـ الأسودان، وهما الحيّة والعقرب، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اقتلوا الأسودين في الصّلاة» قيل: يا رسول الله، ما «الأسودين»؟ قال: «الحيّة والعقرب»(٤).

والعقرب صفراء في الغالب، والحيّة سوداء، فغلب وصف الحيّة.

والأسودان ـ أيضاً ـ هما التّمر والماء، وقد جاء ذلك في الحديث ـ أيضاً ـ فقد روي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنّها قالت: «توفيّ النبي ﷺ حين شبعنا من الأسودين: التّمر والماء»(٥).

وفي رواية: «... لم يكن طعامنا إلاّ أسودان الماء والتمر»(٦).

قال ابن حجر: «وإطلاق الأسود على الماء من باب التّغليب»(٧).

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٣٣.

(٢) ينظر: حاشية الشمنّي ٢/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣/ ٣٣، والكشاف ٤/ ٢٥٢، وأنوار التّنزيل ٢/ ٣٧٣.

(٤) أخرجه أبوداود في سننه ١/ ٥٦٦، والترمذي في سننه ٢/ ٢٣٣، وابن ماجه في سننه ١/ ٣٩٤، وأحمد في مسنده ٢/ ٢٤٨، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٢/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) فتح الباري ٩/ ٥٢٧ ح٥٣٨٣ و٥٤٤٢.

(٦) موطأ مالك: صفة النبي ٣١، ومسند أحمد ٢/ ٢٩٨، ٣٥٥، ٤٠٥.

(٧) فتح الباري ٩/ ٥٦٧.

وقال المحبّيّ: «أمّا التّمر فأسود، وهو الغالب على تمر المدينة، فأضيف الماء إليه، ونعت بنعته إتباعاً، والعرب تفعل ذلك في الشّيئين يصطحبان فيسمّيان معاً باسم الأشهر منهما، كالقمرين»(١).

٢ـ البيّعَان، وهما البائع والمشتري، وجاء في الحديث الصّحيح أنّ رسول الله ﷺ قال: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا»(٢).

قال ابن حبيب: «يريد البيّع والمشتري»(٣) والبيّع هو البائع.

ومثل هذا ما قاله الخَطّابي(٤)، وابن الأثير(٥)، وابن حجر(٦)، والمحبّي(٧)، غير أنّ ابن مالك جعله من المثنّى لفظاً، ولكنّه في المعنى جمع(٨).

ومعنى الحديث لا يؤيّد ما ذهب إليه ابن مالك لأنّ التّخيير المذكور في الحديث هو تخيير البيع الّذي يكون في العادة بين طرفين هما بائع السّلعة ومشتريها.

٤ـ العُمَران، وهما: عمر بن الخطّاب وعمرو بن هشام، روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «اللّهم أعزّ الإسلام بأحبّ العُمَرين إليك»(٩). وروي بقوله: «اللهم أيّد الإسلام بأحد العمرين»(١٠).

---

(١) جنى الجنتين ١٢٠.

(٢) صحيح البخاري (بيوع) ١٩، وصحيح مسلم (البيوع) ٣/١١٦٣، وسنن أبي داود (البيوع) ٣/٢٧٤، وفتح الباري ٤/٣٠٩ ح٢٠٧٩، والجامع الصغير ١٩٣ ح٣٢٢٤.

(٣) ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٤) ينظر: غريب الحديث ٢/٢٠٧.

(٥) ينظر: النهاية ١/١٧٣.

(٦) ينظر: فتح الباري ٤/٣١٠.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١٢١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١/٦٤، ٦٥.

(٩) ينظر: الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ٥١.

(١٠) الأسرار المرفوعة ١٣٢.

قال ملاّ عليّ القاري: «العُمَران تغليب عُـمَر على عَمْرو بن هشام، الملقّب في الجاهلية بأبي الحكم، فغيّره النّبيّ بأبي جهل»(١).

ومـعنى الحديث صـحـيح ثابت، إلاّ أن لفظ «العُـمَرين» لم يـثبت في كـتب الصّحاح، وقـد روي في بعض الصّحاح بلفظ: «اللّهم أعـزّ الإسلام بأحبّ هذين الرّجلين إليك»(٢). وفي بعضها: «اللّهم أعزّ الإسلام بعمر خاصّة»(٣).

٥ـ الأذانان، وهما الأذان والإقامة(٤)، وجاء في الحديث الصّـحيح عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «بين كلّ أذانين صلاة . . . لمن شاء»(٥).

قال ابن حجر: «قوله: بين كلّ أذانين؛ أي: أذان وإقامة، ولا يصحّ حمله على ظاهره؛ لأنّ الصّلاة بين الأذانين مـفروضة، والخبـر ناطق بالتّخييـر، لقوله: «لمن شاء» . . . وتـوارد الشّواهد على أنّ هذا من باب التّـغليب كقـولهم: القمـرين، للشّمس والقمر»(٦).

د ـ المثنّى التّغليبيّ الإسلاميّ:

والمراد بهذا النّوع ما نشأ من المثنّى التّغليبيّ في صدر الإسلام مما ليس في القرآن أو في الحديث، ومنه:

١ـ العُمَران: وهما أبو بكر الصّدّيق وعمر بن الخطّاب رضي الله عنهما(٧).

وقيل: العُمَران: عُـمَر بن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعـزيز. قال الجوهري: «زعم الأصمعيّ، عن أبي هلال الراسبيّ، عن قتادة، أنّه سئل عن عِتق أمهات الأولاد،

---

(١) المصدر السابق ١٣٢.

(٢) ينظر: صحيح سنن الترمذي ٣/ ٢٠٤ ح٢٩٠٧.

(٣) ينظر: سنن ابن ماجه ١/ ٣٩ (المقدمة) ح١٠٥، ومسند أحمد ٢/ ٩٥، وصحيح ابن حبان ١٥/ ٣١٥.

(٤) ينظر: ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٤٠.

(٥) ينظر: صحيح البخاري (أذان) ١٤ (ج١/ ١٦١)، وفتح الباري ٢/ ١٠٦ ح٦٢٤، و ح٦٢٧.

فقال: أعتقَ العُمَران فما بينهما من الخلفاء أمّهات الأولاد.

ففي قول قتادة أنّه عمر بن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعزيز، لأنَّه لم يكن بين أبي بكر وعمر خليفة»(١).

وروي عن معاذ الهرّاء أنه قال: لقد قيل: سيرة العُمَرين قبل أن يولد عمر بن عبدالعزيز؛ لأنّهم قالوا لعثمان يوم الدار: نسألك سيرة العُمَرين(٢).

٢ـ البصرتان، وهما: البصرة والكوفة، وأنشد أبو عبيد:

فقُرَى العِراقِ مَقيلُ يَوْمٍ وَاحِدٍ ... والبَصْرَتَانِ وَوَاسِطٌ تَكْمِيلُهُ(٣)

٣ـ العَجَّاجان، وهما: عبدالله بن رؤبة التميميّ المعروف بالعجّاج، الشّاعر المشهور المتوفّى سنة (٩٠هـ) وابنه رؤبة بن العجّاج(٤). يقال: أشعر الناس العَجّاجان(٥)، وهما راجزان مشهوران.

٤ـ المُصعبان، وهما: مُصعب بن الزّبير بن العوام بن خويلد الأسديّ القرشيّ، وابنه عيسى بن مصعب(٦)، وكانا من الأشراف الأبطال في صدر الإسلام، وتوفيا سنة ٧١هـ(٧).

وقيل: هما مُصعب وأخوه عبدالله بن الزبير(٨).

وأختم هذا المبحث بالإشارة إلى ملحوظتين مهمتين:

---

(١) الصحاح (عمر) ٢/ ٧٥٩.

(٢) ينظر: الغريب المصنف ٣/ ٦٧٦، وإصلاح المنطق ٤٠٢، والمثنّى ٤، والصحاح (عمر) ٢/ ٧٥٨، ٧٥٩، والمشوف المعلم ١/ ٥٠٧، وراحة المعنى ٢٥٥ أ.

(٣) ينظر: الغريب المصنف ٣/ ٦٧٥، والمخصص ١٣/ ٢٢٥، ٢٢٨، وجنى الجنتين ١٢١.

(٤) ينظر: الاشتقاق ٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) ينظر: جنى الجنتين ١٢٥.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١، والمخصص ١٣/ ٢٢٨.

(٧) ينظر: تاريخ الطبري (أحداث سنة ٧١هـ) والطبقات الكبرى ٥/ ١٣٥.

(٨) ينظر: جنى الجنتين ١٢٨.

الأولى: ثمة ألفاظ مثناة تحتمل التّغليب وغيره، بناء على ما يحتمله معنى المفردين أو أحدهما، ومن هذه الألفاظ المثناة:

١ـ العُمَران، وهما: عُمَر بن الخطّاب وأبو بكر، وهذا من التّغليب، وروي أنهما عُمَر بن الخطّاب وعُمَر بن عبدالعزيز، فيما روي عن قتادة، كما تقدّم ذكره، وعلى هذا القول الأخير فلا تغليب، وإنما هي تثنية حقيقية.

٢ـ الخافقان، وهما: المشرق والمغرب «وإنما الخافق المغرب، ثمّ إنما سمّي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوق فيه»(١) وهذا من التّغليب.

وقيل: «لا تغليب، وإنّه من خَفَقَ: اضطربَ؛ لاضطراب الأرياح، أو الكواكب، أو الليل والنّهار فيهما»(٢).

٣ـ المَشْرِقان، وهما: المَشرِق والمَغْرِب، وهذا من التّغليب، وقيل:

«لا تغليب، والمراد مشرق الصَّيف ومشرق الشّتاء ... وقيل مشرق الشّمس ومشرق الفجر»(٣).

والثانية: ثمة ألفاظ من المثنى التغليبي تحتمل أكثر من معنى، ومنها: «الأَبَوَان» وهما الأب والأم(٤)، وقيل: الأب والخال(٥)، و«الأَبْيَضَان» وهما الشّحم والشباب، وقيل: الخبز والماء(٦)، و«الزَّهْدَمَان» وهما زَهْدَمٌ وقَيْسٌ، ابنا حَزْن بن وَهْب بن رَوَاحة(٧)، وروي عن أبي عبيدة أنهما: زَهْدَمٌ وكَرْدَمٌ(٨).

---

(١) مغني اللبيب ٩٠٠.

(٢) حاشية الأمير ٢/ ١٩٤.

(٣) المصدر السابق ٢/ ١٩٤.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١.

(٥) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٢٢.

(٦) ينظر: اللسان (بيض) ٧/ ١٢٣.

(٧) ينظر: المثنى ٧.

(٨) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠١، والمزهر ٢/ ١٨٥.

المبحث الثّالث: ضوابط التّغليب في المثنّى

تتلخّص قواعد التّغليب في المثنّى في عناصر، من أهمها: أساس التّغليب، ومسوّغاته (شروطه) وضوابطه، وفيما يأتي تبيينها:

أ ـ أساس التّغليب

تقدّم أنّ من شروط التّثنية أن تكون الكلمتان المفردتان متّفقتين لفظاً، ولهذا وَجب في تثنية التّغليب أنْ يقدّر فيهما الاتّفاق على اللّفظ المغلّب، فالقمران للشّمس والقمر، كأنّ كلّ واحد منهما قمر(١)، تقديراً أو توهّماً للتّساوي فيهما(٢)، أو كما قال المحبّيّ: «بأن يجعل الآخر مسمّى باسمه، ادّعاء، ثم يثنى ذلك الاسم قصداً إليهما جميعاً»(٣).

وبهذا يمكن أن يقال: إن تقدير الاتفاق في اللّفظين هو الأساس في تثنية التّغليب.

ب ـ مسوّغات التّغليب (شروطه):

ليست تثنية التّغليب كالتّثنية الحقيقيّة، من حيث إطلاقها في الاستعمال، فيما يصحّ تثنيته من الأسماء في اللّغة، بل هي مقيّدة، وقيدها أن يكون ثمة مسوّغ معنويّ يجعل التّغليب ظاهرة لغويّة مقبولة، مرغوباً فيها في كثير من الأحيان، إذا تهيأت لها الأسباب الصالحة.

ويمكن إيجاز تلك المسوّغات فيما يلي:

١ ـ التّناسب بين صاحبي اللّفظين، كأبي بكر وعمر، فقالوا: العُمَران.

---

(١) ينظر: البسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٦.

(٣) جنى الجنتين ١١٧

٢ ـ الاختلاط بينهما، كالأب والأمّ، فقالوا: الأبوان.

٣ ـ التّجاور بينهما، كالصّفا والمروة، فقالوا: المروتان.

٤ ـ التّشابه بينهما، كالقمر والشّمس، فقالوا: القمران.

٥ ـ التّصاحب بينهما، كالأذان والإقامة، فقالوا: الأذانان.

٦ ـ القرابة بينهما بالنّسب، كالحسن والحسين، ابني علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فقالوا: الحسنان، والأقرع بن حابس وأخيه مرثد، فقالوا: الأقرعان.

٧ ـ التّقابل بينهما في المكان، كالمشرق والمغرب، فقالوا: المشرقان.

٨ ـ التّقابل بينهما في الزمان، كالصباح والمساء، فقالوا: الصّباحان.

وأوجزها ابن هشام في الأوّل والثّاني، وهما التّناسب والاختلاط، قال: إنّ العرب «يغلّبون على الشّيء ما لغيره، لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا: الأبوين في الأب والأمّ. . . والمشرقين والمغربين. . . في المشرق والمغرب. . . »(١).

ج ـ ضوابط التّغليب:

بعد أن تتهيّأ الأسباب الصّالحة لتثنية التّغليب، بأن يكون ثمّة ما يسوّغ به المثنّى التّغليبيّ مما ذكرت ـ آنفاً ـ تأتي الخطوة الحاسمة، وهي اختيار أحد اللّفظين المفردين لتغليبه على الآخر في التّثنية.

وهنا يرد السّؤال التّالي:

هل يخضع هذا الاختيار لضوابط لغويّة معيّنة؟ أو هو أمر اعتباطيّ يسير وفق هوى المتكلّم، لا تحكمه قاعدة، ولا تضبطه ضوابط أو حدود؟

لقد أجاب علماؤنا ـ رحمهم الله ـ عن هذا السّؤال، وذكروا أنّ ثمّة ما يغلّب في التّثنية على غيره، لمزية فيه تؤهّله للاختيار. ولكنّ ما ورد عنهم في هذا الشّأن

---

(١) مغني اللبيب ٩٠٠.

لم يكن وافياً، فهو إشارات متناثرة هنا وهناك(١)، يعوزها الجمع والبسط والتّنظيم، ومن أحسن من كتب في هذه الضّوابط السّيوطيّ في «الهمع» إذ قال بعد أن أورد بعض الأمثلة: «ثم تارة يُغلّب الأشرف، كالمثال الأوّل، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ وتارة المذكّر، كالثّاني، وتارة الأخفّ، كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ و ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾(٢)».

وبتأمّل ما وقفت عليه من ألفاظ المثنّى التّغليبيّ، وبالنّظر إلى ما قاله علماؤنا يمكنني القول: إنّ العرب تغلب أحد اللّفظين في تثنية التّغليب لاعتبارات أو أسباب مختلفة؛ كالخفّة، والتّذكير، والشّهرة، والشّرف، والسّبق الزّمانيّ، والأفضليّة، والعلوّ، والدّنوّ، وقرب المعنى، والقوّة، والقدرة، والعقل، وهي جميعاً تؤول إلى ضابطين رئيسين، أحدهما لغويّ والآخر معنويّ، وتفصيلهما ما يأتي:

أولاً: الضّابط اللّغويّ:

ومداره على «الخفّة» لأنّ اللّغة تميل في أصل من أصولها إلى الخفّة والسّهولة، ومن ثمّ تحدث بعض الظّواهر الصّوتية والصّرفية، كالإعلال والإبدال والتّسهيل والإدغام.

ويتدخّل هذا القانون عند اختيار أحد اللّفظين لتغليبه في التّثنية، فالأخفّ هو الأولى في التّغليب، ما لم يعارضه أمر آخر، كالتّذكير، كما سيأتي.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢، وما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧، المقتضب ٢/ ١٨٢، والكامل ١/ ١٨٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠١، وأسرار العربية ٥٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٤، والبسيط ١/ ٢٤٥، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٧١، ٢٧٢، والمقرب ٣٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦، وتعليق الفرائد ١/ ٢٩٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٢، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠، وهمع الهوامع ١/ ٤١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٩، وطراز المجالس ١٦٠، والكليات ٢٨١، وجنى الجنتين ١١٧، وحاشية الصبان ١/ ٧٥.

(٢) همع الهوامع ١/ ٤١.

وتغليب الأخفّ واجب عند كثير من علماء العربيّة، لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف والاختصار. وفي هذا يقول الرّضيّ: «وينبغي أن يغلب الأخفّ لفظاً . . . لأنّ المراد بالتّغليب التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخفّة»(١).

ويقول المراديّ: «ويجب تغليب الأخفّ»(٢).

ومثل هذا ما قاله الدّمامينيّ(٣) والتّفتازانيّ(٤).

ومن أمثلة ذلك: قولهم في تثنية أبي بكر وعمر: «العُمَران» فغلّبوا عُمَر مع كون أبي بكر أسبق من عمر في الخلافة والإسلام، وأفضل منه، ولكنّهم اختاروا لفظ عمر؛ لأنّه أخفّ في التّثنية، فهو مفرد، والآخر مركّب؛ أي: مضاف ومضاف إليه، وهو ما يسمّى كنية، ولو غلبوه لقالوا: «أبوا بكر»(٥) على المشهور، وهو ثقيل، أو يقال: «أبوابكرين» وفقاً لما أجازه الكوفيون في تثنية مثل هذا اللّفظ(٦)، وهذا أثقل من سابقه.

ومن ذلك قولهم «الحسنان» بتغليب الحسن على الحسين؛ لأنّه أخفّ في الحروف والحركات، فـ «الحسين» مضموم الأوّل و«الحسن» مفتوح الأوّل، والفتحة أخفّ من الضّمة، وفي «الحسين» زيادة حرف قبل آخره، بخلاف الحسن، فهو أخفّ، ولهذا غُلّب.

---

(١) شرح الكافية ٤/ ٤١٤.

(٢) جنى الجنتين ١١٧.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ١/ ١٩٠.

(٤) ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٠٢

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ١/ ٨٢.

ثانياً: الضابط المعنوي

قد لا ينظرون إلى الخفّة، فيغلّبون أحد اللّفظين، لأسباب معنوية مختلفة، ومن أبرزها:

١ ـ التّذكير:

وهو أقوى من عنصر الخفّة، إذ لا يُنظر إلى خفة اللّفظ إن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً، فيغلّب المذكّر، وفي هذا يقول الرّضيّ:

«وينبغي تغليب الأخفّ . . . وإن كان أحدهما مذكراً والآخر مؤنّثاً لم ينظر إلى الخفّة، بل يغلّب المذكّر، كالقمرين في الشّمس والقمر»(١).

ونقله عنه الدّمامينيّ في «تعليق الفرائد»(٢).

وفي هذا المعنى يقول ابن الشّجريّ: «والتّذكير أبداً يُغلّب على التأنيث، كتغليب القمر على الشّمس في قول الفرزدق:

لَنَا قَمَرَاها والنُّجُومُ الطَّوَالِعِ(٣)

أراد: لنا شمسها وقمرها»(٤).

ومن ذلك قولهم «الأخوان» للأخ والأخت.

و«الأبوان» للأب والأمّ.

و«الأقعسان» للأقعس وهُبيرة ابني ضمضم المجاشعي(٥)، مع أنّ «هُبيرة» مذكّر، إلا أنّه مؤنّث تأنيثاً لفظياً، فروعي اللّفظ، فغُلّب الاسم الآخر المذكّر.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٧٢.

(٢) ١/ ١٩٠.

(٣) ديوان الفرزدق ٣٦١.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٢٤، ٤٢٥.

(٥) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٣١.

وعلّة تغليب المذكّر على المؤنّث في التّثنية أنّ المذكّر هو الأصل، والتّأنيث فرع(١)، وهو أشدّ تمكّناً(٢)، ولهذا جُعل تغليبه هو القاعدة في عموم التّغليب، فإذا اجتمع مذكّر ومؤنّث جعل الكلام على التّذكير(٣)، في تثنية، أو جمع، أو إضمار، أو نحو ذلك.

ولا يكاد يقع في القرآن اشتراك بين ذكور وإناث إلاّ غُلّب فيه الذّكور(٤)، وفاقاً لقاعدة العرب في تغليب التّذكير على التّأنيث، ولو كان المذكّر واحداً والمؤنّث جماعة.

وليس تغليب المذكّر ظاهرة لغويّة فحسب، وإنما هو سُنّة ربّانية تسير عليها الحياة في كثير من مظاهرها الحسّيّة أو المعنويّة. وقد قال عز وجل: ﴿**الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ**﴾ (٥) و ﴿**وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾(٦).

وزيادة درجة الرجلِ تكون بالفضيلةِ والنفقةِ والعقل والقوّة في أمر الجهاد، والميراث، والأمر بالمعروف، والنّهي عن المنكر(٧).

وقد استثنى علماء اللغة ثلاث حالات يغلّب فيها المؤنّث على المذكّر خلافاً للقاعدة العامّة، وهي:

---

(١) ينظر: البصائر والذخائر ١/ ١٧٥، والبسيط ١/ ٢٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ١٨٢، وأسرار العربية ٧٥.

(٤) ينظر: ظاهرة التّغليب (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد السادس ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ ص ١٢٠).

(٥) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٢٨.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/ ١٢٥، ١٦٩.

الأولى: قولهم: ضَبُعانِ(١)، في تثنية «ضَبُع» و «ضِبْعان» الأوّل للأنثى، والثّاني فَحْلُها، فغلّبوا اللّفظ الخاصّ بالأنثى، وهو «ضَبُع» وثنّوه، وأطلقوه عليهما معاً، ولو غلّبوا لفظ المذكّر لقالوا في التّثنية «ضِبْعانانِ» فكأنّهم كرهوا تكرار الألف والنّون. وقد قيل فيهما: ضِبْعانان على الأصل، ولكن ذلك قليل، كما يقول ابن عصفور(٢).

الثّانية: تغليبهم اللّيالي على الأيّام في التّاريخ(٣). ومنه قولك:

«صمت عشراً، يردّ على اللّيالي، لئلا ينقص الشّهر يوماً، ولا تقل عشرة، ومعلوم أنّ الصّوم لا يكون إلاّ بالنّهار.

وتقول: سرت عشراً بين يوم وليلة»(٤).

وقيل في علّة ذلك: إنّ الليلة سابقة يومها(٥).

وقد غلّبوا في المثالين السّابقين التّأنيث على التّذكير، بدليل أنّ اسم العدد «عشراً» خال من علامة التأنيث، ولو غلّبوا المذكّر لقالوا: عشرة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾(٦) أي: عشرة أيّام بلياليهن، فأنّث العدد لتغليب اللّيالي(٧).

الثّالثة: قولهم: المروتان (٨)، للصّفا والمروة، فغلّبوا «المروة» وهي مؤنّثة.

---

(١) ينظر: ليس في كلام العرب ١٩٤، والمحكم ١/ ٢٥٧، والمخصص ٨/ ٦٩، وحاشية الصبان ١/ ٥٧، والنحو الوافي ١/ ١١٨، وفي اللسان (ضبع) ٨/ ٢١٧: «ضَبْعان» وهو خطأ في الضبط.

(٢) ينظر: المقرب ٣٩٥.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٩.

(٤) ليس في كلام العرب ١٩٤.

(٥) ينظر: الشماريخ في علم التاريخ ٣٩٧.

(٦) سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٥، وحاشية الصبان ١/ ٧٥.

(٨) ينظر: المثنى ٧.

رفع المستهمل

٢ ـ الشّهرة:

يغلّب الاسم المشهور على الاسم المغمور، وفي هذا يقول ابن حبيب: «إذا اجتمع اسمان أحدهما أشهر من صاحبه غلّبوا المشهور منهما»(١).

ويقول الزّجاجيّ: «من شأن العرب إذا اجتمع شيئان من جنس واحد، فكان أحدهما أشهر سُمي الآخر باسمه»(٢).

وهو يعلّل تغليب القمر على الشّمس في قولهم: القمران، بهذا، أي: بشهرة القمر، يقول: «ولما كان القمر أشهر عند العرب، وأكثر في أوقات المشاهدة، وتدركه ليلاً ونهاراً سموا الشّمس باسمه»(٣).

ويعلّل تغليب عمر على أبي بكر بالشّهرة ـ أيضاً ـ يقول: «إذ كانت خلافة عمر أكثر وأشهر في الإسلام، للفتوح وطول المدّة»(٤).

وبالشّهرة والنّباهة والخفّة علّل أبو عبيدة تغليب «عمر» فقال: «والعرب إذا جمعوا بين اسمين، أحدهما أنبه من الآخر، وأخفّ في اللّفظ جمعوهما به، فقالوا: سُنَّة العُمَرين، يريد: أبا بكر وعمر، وقالوا: الأحوصان، يريد: الأحوص ابن جعفر وابنه»(٥).

ومن هذا قولهم: الدُّحْرُضان، لدحرض ووسيع، ماءان، وردا في شعر عنترة ـ كما تقدّم ـ ودُحْرُض أشهر من وَسِيع.

وكذلك «الزَّهْدَمان» أخوان من بني عبس، هما زَهْدَم وقيس ابنا حَزْن بن وَهْب

---

(١) ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧.

(٢) مجالس العلماء ٣١.

(٣) المصدر السابق ٣١.

(٤) المصدر السابق ٣١، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٩٦.

(٥) النقائض ٢/ ٧٨٩.

ابن رواحة، قال قيس بن زهير:

جَزَاني الزَّهْدَمانِ جزَاءَ سَوْءٍ وكُنْتُ المَرْءَ أُجْزَى بالكَرَامَهْ(١)

وقيل: هما: زَهْدَم وكَرْدَم(٢)، ولهما حديث في يوم جبلة(٣)، وقد وقعت التّثنية تغليباً على الأشهر من الاثنين.

٣ ـ الشّرف:

الشّرف قريب من الشّهرة، ولهذا يرى بعض العلماء أنّه أحد الحالات التي يُغلَّب فيها اللّفظ في التّثنية، ومثاله: الأبوان، للأب والأمّ، يقول السّيوطيّ: «ثمّ تارة يُغَلَّب الأشرف . . . قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾(٤).

وجعل الكفويّ «الشرف» إحدى حالتين يكثر فيهما التّغليب، وهما: الخفّة والشّرف، قال: « . . . لكن غالب أمره دائر على الخفّة والشّرف»(٥).

وذكر الزّركشيّ أنّ الغالب في التّغليب مراعاة الأشرف(٦).

٤ ـ الفضل:

وهو قريب من الشّرف، وذكر السّيوطيّ ـ فيما نقله المحبّي(٧) ـ أن اللّفظ يغلّب لفضله، ومثّل له بالأبوين، للأب والأمّ. وإلى مثل هذا ذهب الكفويّ في «الكلّيّات»(٨).

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٠، والاشتقاق ٢٨٠، والمثنّى ٦، والمحتسب ٢/١٨٩، والمخصص ١٣/٢٢٧.

(٢) ينظر: المثنّى ٦.

(٣) ينظر: الاشتقاق ٢٨٠، ٢٨١.

(٤) همع الهوامع ١/٤١.

(٥) الكليات ٢٨٢.

(٦) ينظر: البرهان ٣/٣١٢.

(٧) ينظر: جنى الجنتين ١١٧.

(٨) ٢٨١.

٥ ـ القِدَم:

لقِدَم اللّفظ وسبقه الزّمانّي شأن في تغليب التّثنية، فيغلّب الأسبق زماناً على غيره، ومن ذلك قولهم: «البصرتان» للبصرة والكوفة، وعلّل السّيوطيّ التّغليب بقوله: «لأنّ البصرة أقدم من الكوفة»(١).

ومن ذلك قولهم: «الحيرتان» للحيرة والكوفة، قال الشاعر:

نَحْنُ سَبَيْنَا أُمَّكُم مُقْرِبا يَوْمَ صَبَحْنَا الحِيرَتَينِ المَنُون(٢)

قال أبو الطّيّب اللّغويّ: «إنما غَلَبَ اسمُ الحيرة؛ لأنّها أقدم»(٣).

ويمكن أن يقال مثل ذلك في قولهم: المكّتان، لمكّة والمدينة، لسبق مكة.

٦ ـ العِظَم:

ذكره السّيوطيّ في الحالات التي يغلّب فيها الاسم على غيره(٤)، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾(٥) و ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾(٦) وهما: البحر والنهر، والبحر أعظم من النهر فغلّب الأعظم(٧).

٧ ـ الدّنوّ والقرب:

ذكر بعض العلماء أنّ العرب تغلّب الأدنى على الأعلى، والأقرب على

---

(١) المزهر ٢/١٨٦.

(٢) ينظر: المثنّى ١١، والمخصص ١٣/ ٢٢٥ وفيه: «مُقْرِضا» بالضاد.

(٣) المثنّى ١١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ٤١.

(٥) سورة الفرقان: الآية ٥٣.

(٦) سورة فاطر: الآية ١٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/ ٤١، والنحو الوافي ١/ ١١٨ (هامش ٦).

الأبعد(١)، لأنّ القمر في «القمرين» دون الشّمس(٢).

ونقل السّيوطيّ عن ابن فلاح قوله: «العرب تغلّب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلّم على المخاطب، وهما على الغائب في الأسماء، نحو أنا وأنت قمنا، وأنت وزيد قمتما، واستدلّ بذلك على أنّ المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ لأنّ الحال أقرب، والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد»(٣).

وقريب من هذا ما ذكره ابن السكيت في «الإصلاح» (٤) نقلاً عن أبي عبيدة في «المجاز»(٥) في تعليله تغليبهم عمر على أبي بكر إذ قال: «فإن قيل: كيف بدئ بعمر قبل أبي بكر، وهو قبله، وهو أفضل منه؟ فقيل: إنّ العرب تفعل هذا، يبدؤون بالأخسّ، يقولون: ربيعة ومضر، وسليم وعامر، ولم يترك قليلاً ولا كثيراً»(٦).

ونقله عن ابن السكّيت الأزهريُّ في «التّهذيب» (٧) فحمل عليه ابن منظور لعبارة «الأخسّ» قال: «هذا الكلام من الأزهريّ فيه افتئات على عمر رضي الله عنه وهو قوله: إنّ العرب يبدؤون بالأخسّ، ولقد كان له غنية عن إطلاق هذا اللّفظ الذي لا يليق بجلالة هذا الموضع المتشرّف بهذين الاسمين الكريمين، في مثالٍ مضروب لعمر رضي الله عنه»(٨).

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر١/ ٢٩٠، وشرح أدب الكاتب ١١١، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١١٧، وحاشية الشمني ٢/ ٢٨٠.

(٣) الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٠.

(٤) ٤٠٢.

(٥) ٢/١٧٣، ١٧٤.

(٦) إصلاح المنطق ٤٠٢.

(٧) ٢/ ٣٨٧.

(٨) اللسان (عمر) ٤/ ٦٠٨

ولعلّ أبا عبيدة ومن بعده ابن السكّيت والأزهري لم يقصدوا إلى شيء مما أغضب ابن منظور، ومع ذلك فقد خانهم التّعبير، وقد وُفّق الخطيب التّبريزيّ الذي نقل بعض النص في «تهذيب إصلاح المنطق» فاستبدل عبارة «الأدنى» بعبارة «الأخس»⁽¹⁾، فأصاب المعنى المراد بكلمة دقيقة في دلالتها، وهي «الأدنى».

أمّا العكبريّ فقد غيرها، فقال: «بالأخفّ»⁽²⁾، فلم يوفق في هذا التّعبير من حيث المراد اللّغويّ في سياق كلام ابن السكّيت، لأنّه أورد كلمة «الأخفّ» في أحد التعليلين اللذين ذكرهما، وهو أوّلهما، فوقع في التّكرار، أي تكرار كلمة «الأخفّ» في التعليلين، فانتفى التّغاير بينهما، ويضاف إلى هذا أنّ الأمثلة المذكورة بعدها لا تناسبها البتّة، فـ «الأخفّ» لا تؤدّي معنى «الأدنى» أو «الأخسّ» وقد يكون ثمة تحريف في كلمة «الأخس» فجاءت في نص العكبريّ ـ المطبوع ـ «الأخفّ» تحريفاً أو سهواً.

٨ ـ العُلُوّ:

تقدّم أن العرب تغلّب الأدنى على الأعلى، إلاّ أنّ الطّيبيّ عكس ذلك، فشَرَطَ تغليب الأعلى⁽³⁾، لكن الشّواهد اللغويّة في تغليب المثنّى لا تؤيد ما ذهب إليه الطّيبيّ إن كان يريد الأعلى الذي هو ضدّ الأدنى، وهذا هو الظّاهر من قوله، فإن أراد العلوّ بمعنى الشّهرة والنباهة والشّرف فهذا أمر آخر، وهو يصحّ.

٩ ـ القوة:

أشار الكفويّ فيما نقله عن الحكيم التّرمذيّ (ت ٣٢٠هـ) إلى أنّ الاسم قد يغلّب على صاحبه في التّثنية لقوّته، ومثل له بـ «الأبوين» للأب والأم⁽⁴⁾.

---

(١) ينظر: تهذيب إصلاح المنطق ٢/٣١٦.

(٢) ينظر: المشوف المعلم ١/٥٠٧.

(٣) ينظر: حاشية الشمني ٢/ ٢٨٠، وجنى الجنتين ١١٧

(٤) ينظر: الكليات ٢٨١.

وقال الأستاذ عبّاس حسن: «الشّائع عند العرب تغليب الأقوى والأقدر في التّثنية، كالأبوين للأب والأمّ»(١).

١٠ ـ العقل:

يغلّب العقل في العربية على غيره، فيطلق اللّفظ المختصّ بالعاقل على الجميع(٢) كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾(٣). والمراد عموم من يعقل ومن لا يعقل، فغلّب من يعقل.

ويقع هذا في المثنّى ـ أيضاً ـ فيغلّب العاقل على غيره، وفي هذا يقول عبّاس حسن يُغلّب: «العاقل على غيره، ففي مثل صالح والعصفور: الصّالحان يغرّدان»(٤).

وقد يُثنّى اللّفظ لتلاقي المفردين في كثير من الخصائص مع صعوبة المفاضلة والتّمييز بينهما، بحيث لا تكون لأحدهما مزية ظاهرة، أو تكون له مزية فلا يعتدّ بها، وقد تحار العرب في اختيار اللّفظ المغلّب فيرد عنهم تغليب أحد المفردين تارة، وتغليب الآخر عليه تارة أخرى، كقولهم: الصَّفَران والمُحَرَّمان لشهري محرّم وصفر، قال أبو الطّيّب اللّغويّ: «وكانت العرب في الجاهلية تسمي المحرم وصفر: المحرّمين والصّفرين»(٥).

والنّصلان والزُّجّان لنصل الرمح وزجّه(٦).

---

(١) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٢) ينظر: البرهان ٣/٣٠٥.

(٣) سورة النور: الآية ٤٥.

(٤) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٥) المثنى ١٧.

(٦) ينظر: المزهر ٢/١٨٦.

والخَزيمتان والزَّبينتان من باهلة، وهما: خَزيمة وزَبينة(١).

والليلان والنهاران، للنهار والليل(٢).

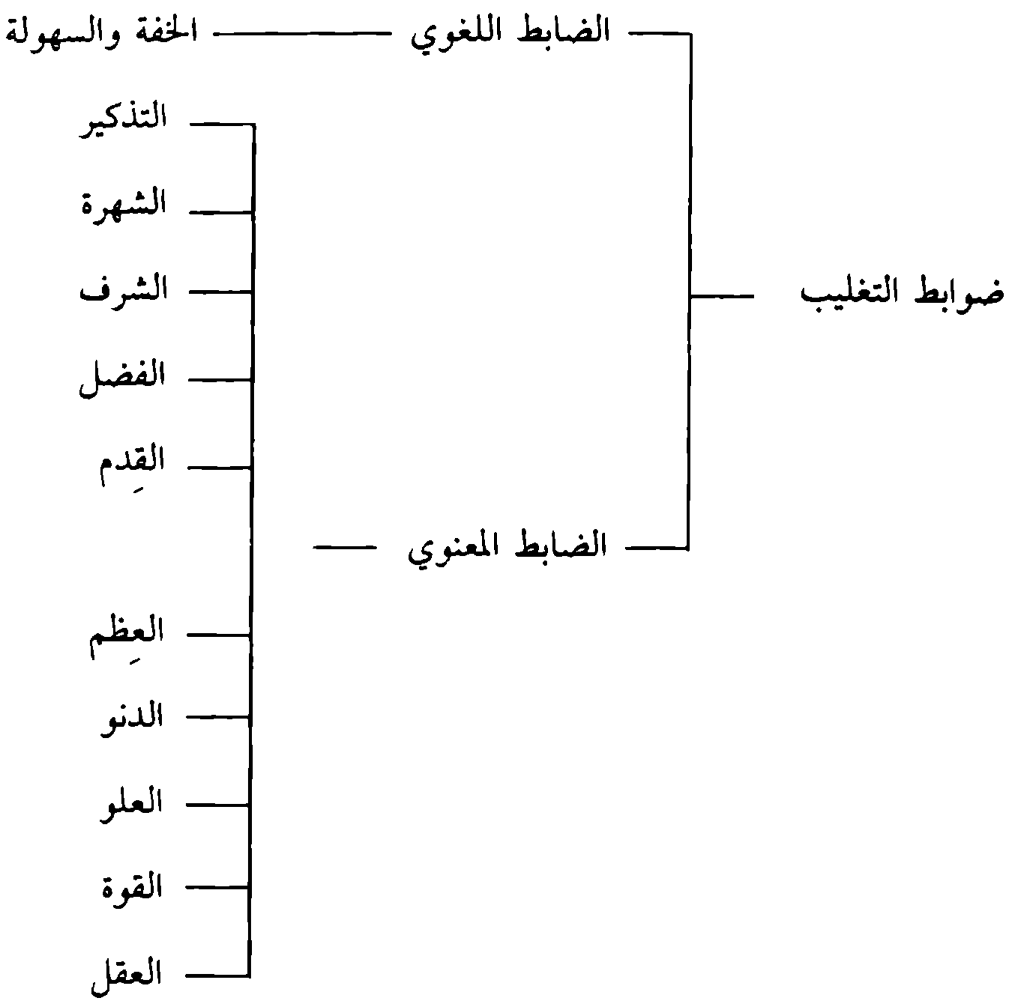
ضوابط التغليب
الضابط اللغوي
الخفة والسهولة
الضابط المعنوي
التذكير
الشهرة
الشرف
الفضل
القِدم
العِظم
الدنو
العلو
القوة
العقل

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٢، والمزهر ٢/١٨٦.

(٢) ينظر: جنى الجنتين ١٢٧، ١٢٨.

المبحث الرّابع: المثنّى التّغليبيّ بين السّماع والقياس

يرى كثير من علماء العربية أنّ المثنّى التّغليبيّ سماعيّ، يحفظ ما جاء منه عن العرب، ولا يقاس عليه. ونصوصهم في ذلك صريحة، كقول المبرد:

«وهذا سماعيّ، فلا يقال للنّاقة والجمل: جملان»(١).

وقول ابن عصفور: «وذلك موقوف على السّماع»(٢).

وقول أبي حيّان: «وهي تثنية لا تنقاس»(٣) «وما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه»(٤).

وقول المرادي: «فإنّه يحفظ، ولا يقاس عليه»(٥).

ومثل هذا ما قاله السّلسيلي(٦)، والسّيوطي(٧)، والخضري(٨).

ومن المعاصرين: الشّيخ مصطفى الغلاييني(٩) والشّيخ محمّد عبدالخالق عضيمة(١٠) والأستاذ عبدالله أمين(١١).

ويبدو أنّ هؤلاء المانعين لقياسيّة المثنّى التّغليبيّ نظروا إلى تقسيم المثنّى إلى مثنّى حقيقيّ وملحق بالمثنّى، فالأوّل هو القياسيّ بالإجماع، والثّاني سماعيّ عندهم،

---

(١) الكامل ١/ ٣٦٦.

(٢) شرح الجمل ١/١٣٦، والمقرب ٣٩٣.

(٣) البحر المحيط ٣/١٨٢، ٦/ ١٥٥.

(٤) التذييل والتكميل ١/ ٢٢٧.

(٥) شرح التسهيل ١/ ١٠٨.

(٦) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/ ١٣٥.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/ ٤١.

(٨) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٤٠.

(٩) ينظر: جامع الدروس العربية ٢/ ١٢.

(١٠) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ٤/ ٢٨٧.

(١١) ينظر: الاشتقاق ٢٧٩.

ومنه مثنى التّغليب، جعلوه مثل كِلا وكلتا واثنين واثنتين ونحو ذلك. ولعلّهم منعوا ذلك لخوفهم من اللبس؛ لأنّ مثنّى التّغليب قد يحمل على ظاهره، فيوهم بأنّه مثنّى حقيقيّ.

غير أنّ القول بسماعيته لم تكن محلّ إجماع، فيرى بعض العلماء أنّه لا ضرر من تثنية التّغليب، ومن جَعْلِهِ قياسياً؛ لأنّ فيه توسيعاً للأساليب، واختصاراً للكلام، بشرط أن يبقى المعنى ظاهراً دالاً على مراد المتكلّم بغير لبس.

وبهذا الرّأي الحَسَن يقول بعض العلماء من القدامى والمعاصرين، ممن يراه من القدامى: الكفويّ، في قوله: «اعلم أنّ التّغليب أمر قياسيّ يجري في كلّ متناسبين ومختلفين بحسب المقامات، لكن غالب أمره دائر على الخفّة والشّرف»⁽¹⁾.

ويراه من المعاصرين الأستاذ عبّاس حسن في قوله: «والخير أنّ يكون التّغليب قياسياً عند وجود قرينة تدلّ على المراد بغير لبس، كما لو أقبل شخصان، واسم أحدهما محمّد والآخر عليّ، فقلت جاء العليّان، أو المحمّدان، لكثرة تلازمهما أو شِدَّة تشابههما في أمر واضح»⁽²⁾.

ويرى الدكتور السّيد رزق الطّويل أن التّغليب في عمومه أمر قياسيّ، وهو «أكبر من أن يكون مجرد قاعدة يقبلها قياس النّحاة، ويستسيغها ... وإنما هو ظاهرة عميقة وشاملة وأصيلة في اللسان العربيّ، وكلما كان اللسان أصيلاً في عروبته، نقياً في سليقته، لم يتأثر بغيره يصبح التّغليب عنده أمراً ميسوراً»⁽³⁾.

والنّفس تميل إلى هذا الرّأي القائل بقياسية المثنّى التّغليبيّ؛ لأنّ التّمسك بالسّماع وحده من غير موجب يعدّ تضييقاً لواسع، ومنعاً للغة من النّموّ في جانب من

---

(١) الكليات ٢٨٢.

(٢) النحو الوافي ١/١١٨ (هامش ٦).

(٣) ظاهرة التّغليب ١٣٩.

جوانبها، وهو التّغليب في التّثنية، وهي ظاهرة لغويّة شائعة، وقعت في كلام العرب بكثرة، وقد ذكرت في هذا البحث أنّ ما أورده العلماء في مصنفاتهم اللغويّة ـ ممّا أتيح لي الاطلاع عليه ـ يزيد على أربعين ومائة كلمة مثنّاة على التّغليب، منها الجاهليّ، ومنها الإسلاميّ، ومنها ما وقع في القرآن الكريم، ومنها ما وقع في الحديث النّبويّ الشّريف، ومنها ما جرى على ألسنة الصّحابة، رضوان الله عليهم، ومنها ما وقع في الشعر والنثر والأمثال، وكلّ ذلك كان في زمن الفصاحة والاحتجاج اللّغويّ الذي أقره العلماء. وقد غدت هذه التّثنية شأناً مشهوراً عند العرب، حتّى قال بعض علمائنا: إنّ ذلك «من شأن العرب»(١)، وهو ضرب من التّوسع(٢).

أفلا يقاس مثل هذا؟ مع إقرار الجمهور من علمائنا بأنّ «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»(٣)؟ ولهذا قيل في العَجّاج ورؤبه: إنهما قاسا اللغة وتصرّفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما(٤).

إنّ القول بقياسيّة تثنية التّغليب لا يخالف الأصول التي وضعها علماؤنا للقياس، ومنها الكثرة وعدم الشّذوذ(٥)، وليس في المثنّى التّغليبيّ ندرة وشذوذ حتّى يقال: إنّه لا يقاس عليه كما لا يقاس على تصحيح المعتلّ في «استحوذ» و«استنوق الجمل» وهي كلمات محصورة نادرة.

ثمّ ألا ترى إلى قول العلماء: إن تثنية التّغليب هي من شأن العرب؟ فكيف يكون ذلك من شأنهم ولا يصحّ القياس عليه؟

---

(١) ينظر: ماجاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه ٣٧، ومجالس العلماء ٣١، والأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: المثنى ٣.

(٣) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٧، ٣٦٠.

(٤) ينظر: الاقتراح ٢٣٧، والإصباح ٢١٣.

(٥) ينظر: الخصائص ١/ ٣٥٧-٣٦٩، ولمع الأدلة ٩٣-٩٥، والاقتراح ١٨١-٢٢٢.

ثمّ إنّ القول بالقياس في تثنية التّغليب يوافق ما قرره مجمع اللّغة العربية بالقاهرة في إجازة «الأخذ بمبدأ القياس» وفق الضّوابط التي قرّرها المجمع(١).

وبعد هذا يرد السّؤال التّالي: ألا يجوز للّغويّ المعاصر أو المتحدّث الفصيح أن يقدم لنا ألفاظاً جديدة من تثنية التّغليب؟

فأقول: إذا تهيأت أسباب التّغليب، وروعيت الضّوابط والأسس المذكورة في المبحث الثّالث من هذه الدّراسة، كالتّلازم أو المصاحبة أو التّشابه ونحوها، مع تهيؤ ظروف الموقف اللّغويّ جاز ذلك، من دون سماع.

فلو قال أديب أو ناقد: العميدان هما أبرز كُتّاب العصر العبّاسيّ، وهو يعني ابن العميد والصّاحب بن عبّاد، أو قال: الصّاحبان، وهو يعنيهما، لقبل ذلك منه.

ولو قال آخر: الشّوقيّان أبرز شعراء هذا العصر وهو يعني الشاعرين: شوقياً وحافظاً، لاستحسن ذلك منه.

ولو قال كاتب إعلاميّ: فلان من أبرز رجال الإذاعتين، يعني أنّه يعمل في الإذاعة والتّلفاز، لصح ذلك واستسيغ منه، وإنما غُلِّبت «الإذاعة» - وهي مؤنثة - لأنها عربية، و «التلفاز» مُعَرّب.

ولو قال كاتب سياسيّ: اجتمع المَلِكان، وهو يعني ملكاً ورئيس دولة، لما عُدّ مخطئاً.

وذلك ونحوه مشروط بأن يبقى المعنى ظاهراً دالاً على المراد من غير لَبْسٍ، مع تهيّؤ أسباب التّغليب، ومراعاة أسسه وضوابطه، كما أسلفت.

---

(١) ينظر: قرار مجمع اللغة العربية في جلسته الرابعة لمؤتمر مجمع اللغة في دورته المجمعية السنوية الخامسة عشرة. وانظر: بحث الأستاذ أحمد أمين «مدرسة القياس في اللغة» مجلة مجمع اللغة العربية ج٧ ص٣٥١-٣٥٨، والعيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ٣٠٨، وأعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٨٤، ومن أسرار اللغة ٣١-٣٤.

الفصل الثّاني

تراث العربيّة من مصنفات المثنى

مدخل:

تقدّم أن المثنّى في اللّغة نوعان:

احدهما: ما يفرد من لفظه، وهو المثنّى الحقيقيّ، أو المثنّى النّحويّ.

والآخر: ما لا يفرد من لفظه، وهو المثنّى اللّغويّ، الذي يعنى به اللّغويّون، وهو ينقسم ـ في عمومه ـ قسمين: أحدهما: المثنّى التّغليبيّ، والآخر: المثنى التّلقيبيّ.

وتقدّم أن اللّغويّين يعنون ـ إلى جانب عنايتهم بالمثنّى التّغليبيّ والمثنّى التّلقيبي ـ بنوع ثالث من المثنّى، وهو المثنّى المتّفق (أي المتفق مفرداه) وأنّه يرد في كتبهم للعلّة التي ذكرتها في المبحث الأوّل من الفصل الأوّل، على الرّغم من أنّه من المثنّى الحقيقيّ بمقتضى تعريف المثنّى.

ولهذا ساغ القول: إنّ المثنّى اللّغويّ عند اللّغويّين ثلاثة أنواع: تغليبيّ، وتلقيبيّ، ومتّفق.

فأمّا النّوع الأوّل وهو المثنّى الحقيقيّ فهذا يعنى به النّحاة، وله باب في مؤلّفاتهم، وندر أن يخلو منه كتاب نحويّ، ولا سبيل إليه في هذه الدّراسة الخاصّة، ولن نلتفت إلى ما ألف فيه.

أمّا النّوع الثّاني ـ وهو المثنّى اللّغويّ ـ فإنّ الملاحظ فيه أنّ كثيراً من علمائنا يخلطون في مصنّفاتهم اللّغويّة أنواعه الثّلاثة التّغليبيّ والتّلقيبيّ والمتفق، وينظرون إليها على أنّها نوع واحد، هو المثنّى اللّغويّ قسيم المثنّى النّحويّ، وميّز بعضهم

المثنّى التّغليبيّ من غيره، فجعل له باباً أو أبواباً خاصّة، كابن السكّيت، وأبي الطّيّب اللّغويّ، وابن سيده، والمحبّيّ.

وتراث العربيّة في المثنّى اللّغويّ بالنظر إلى الزّمان على نوعين: قديم، وحديث، وأعني بالحديث ما ألّفه المعاصرون بعد ما يسمّى بعصر النّهضة الذي يؤرّخ له باتّصال العرب بالحضارة الغربية وانفتاحهم عليها وإرسال البعثات إبان حكم محمّد علي باشا (ت ١٢٦٥هـ / ١٨٤٩م) وكان ذلك في النّصف الثّاني من القرن الثّالث عشر الهجريّ، والنّصف الأوّل من القرن التّاسع عشر الميلاديّ.

أمّا القديم فما كان قبل ذلك.

وبهذا يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين:

أحدهما للتراث القديم.

والآخر للتراث الحديث، وهما ما يأتي:

المبحث الأوّل: التّراث القديم

من هذا التّراث ما أفرد فيه المثنّى اللّغويّ بمصنّف مستقلّ على طريقة معاجم المعاني والموضوعات ذات الموضوع الواحد، كـ«المثنّى» لأبي الطّيّب اللّغويّ، و«راحة المُعنّى» للشّيبيّ، و«جنى الجنّتين» للمحبّي، ومنه ما جعل فيه المثنّى باباً أو فصلاً في كتاب لغويّ جامع، كـ «الغريب المصنّف» لأبي عبيد، و«إصلاح المنطق» لابن السكّيت، و«المخصّص» لابن سيده. وفيما يأتي تفصيل ذلك مرتّباً بحسب وفيات المؤلّفين:

أوّلاً: المصنّفات المخصوصة:

ألّف في المثنّى اللّغويّ جماعة من العلماء، ومنهم:

١ـ أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعيّ (ت ٢١٣ أو ٢١٦هـ).

نقل عنه أبو عبيد في «الغريب المصنّف» في «باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به»⁽¹⁾ وهو المثنّى التّغليبيّ كما يظهر من العنوان.

ونقل ابن فارس هذا الباب بسنده عن أبي عبيد عن الأصمعيّ⁽²⁾.

وتدلّ عبارات أبي عبيد على أنّ أصل هذا الباب الذي أورده في كتابه هو للأصمعيّ، ومن تلك العبارات قوله:

«الأصمعيّ: قال: ومن هذا الباب: الأسودان . . .»⁽³⁾.

و«الأصمعيّ: قال: ومن هذا قولهم: سيرة العمرين . . .»⁽⁴⁾.

ورجّح الدكتور عبدالحميد الشّلقانيّ أن يكون الأصمعيّ ألّف شيئاً في المثنّى اللّغوي⁽⁵⁾. ولكن لا يمكن الجزم بأنه كان كتاباً أو رسالة مستقلة في المثنّى. وقد تكشف لنا الأيام عن ذلك.

٢ـ أبو جعفر محمّد بن حبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ)

له رسالة صغيرة في المثنّى نشرت بعنوان «ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه فسميا به» نشرها محمّد حميد الله في مجلة المجمع العلميّ العراقي⁽٦⁾.

---

(١) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤.

(٢) ينظر: الصاحبي ١٢، ١٢١.

(٣) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٥.

(٤) المصدر السابق ٣/ ٦٧٦.

(٥) ينظر: الأصمعي اللغوي ١٠٩.

(٦) في الجزء الأول من المجلد الرابع لسنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م ص ٣٥-٤١. وقد ذكر محققها الفاضل أنه لم يجد ذكراً لهذه الرسالة في كتب التراث، ولعلّه لم يستقص في البحث، فقد ذكرها العلامة عبدالقادر البغدادي في شرح أبيات المغني، فقال في أثناء كلامه عن جبل «أبانين»: «. . . ولمحمد بن حبيب تأليف في (المثنى على التغليب) وغيره لم يذكر هذا فيه» (ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٢٧٦).
وهو يشير بقوله: «وغيره» إلى النوعين الآخرين من المثنى اللغوي، وهما المثنى التّلقيبي والمثنى المتفق.

وتشتمل هذه الرّسالة على تسع وأربعين كلمة مثنّاة من الأنواع الثلاثة: التّغليبيّ والتّلقيبي والمتفق، وتكمن أهميتها في أمرين:

أحدهما: قدمها، فهي أقدم مصنّف مستقلّ في المثنّى اللّغويّ يصل إلينا سالماً من عاديات الزمن.

والآخر: اشتمالها على ألفاظ مثنّاة خلت منها الكتب المشهورة التي أولَت المثنّى اللّغويّ عناية خاصة كـ «الإصلاح» و«المخصص» و «المزهر».

وليس لرسالة ابن حبيب هذه منهج محدّد في عرض الألفاظ المثنّاة، وقد افتتحها مؤلّفها بمقدّمة وجيزة، ذكر فيها أنّ التغليب في المثنّى شأن من شؤون العرب، وأشار إلى بعض ما يغلّب على غيره.

٣ـ أبو الطّيّب عبدالواحد بن عليّ اللّغويّ (ت ٣٥١هـ)

له كتاب «المثنّى» وهو من أقدم مصنّفات المثنّى، وقد توفّر على تحقيقه الأستاذ عزّالدّين التنوخيّ، ونشره المجمع العلميّ العربيّ بدمشق سنة (١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م).

ويعدّ هذا الكتاب من أحسن ما ألّف في المثنّيات اللّغويّة وألطفها، وهو يأتي على رأس المصادر التي استقى منها علماء اللّغة المتأخّرون مادتهم من المثنّيات، وأودعوها مصنّفاتهم من معاجم وغيرها، وتبلغ مادّته اللّغويّة إحدى وتسعين ومائة كلمة مثنّاة مع شروحها، جعلها في عشرة أبواب، أربعة منها للتّغليب، وهي الأبواب: الأوّل، والثّالث، والخامس، والسّابع، وهي ما يلي:

الاثنان غَلَب اسم أحدهما على اسم صاحبه.

والاثنان غَلَب نعت أحدهما على نعت صاحبه.

والاثنان غَلَب عليهما لقبُ واحد منهما.

والاثنان ثنّيا باسم أبٍ أو جدٍّ، أو أحدهما ابن الآخر فغَلَب اسم الأب.

وأمّا الأبواب السّتّة الباقية فهي للمثنّى التّلقيبيّ وما لا يفرد من لفظه، وما يراد به الواحد، ونحو ذلك.

٤ـ الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ).

أشار ابن خالويه في كتابه «ليس في كلام العرب» إلى كتاب له في المثنّى، وقد جاء ذلك في قوله بعد أن ذكر بعض الألفاظ المثنّاة على التّغليب كالعمرين والقمرين: «وهو كثير وقد أفردنا له كتاباً»(١).

ولم يشر أحد ممن ترجم لابن خالويه ـ فيما أعلم ـ إلى هذا الكتاب، وفات الأستاذ العطّار الإشارة إليه، وهو محقّق «ليس».

٥ـ أبو المحاسن محمّد بن عليّ الشّيبيّ (ت ٨٣٧هـ).

له رسالة صغيرة مخطوطة بعنوان: «راحة المُعَنَّى في محاسن الكلام المثنّى»(٢).

ولم يتبع فيها منهجاً معيناً، فليس ثمة مقدّمة؛ فهو يبدأ ـ بعد حمد الله والثناء عليه ـ بالمادّة الأولى من المثنّيات، وهي «الأبيضان» شأنه في ذلك شأن كثير من السّلف.

وليس ثمة منهج في عرض المادّة اللّغويّة، وإنما يوردها من غير ترتيب أو تصنيف في أبوابٍ، شأنه في ذلك شأن ابن حبيب في رسالته.

---

(١) ليس في كلام العرب ٣٤٢.

(٢) لها نسختان خطيتان إحداهما في مكتبة السليمانية باستنبول، وهي الرسالة الأخيرة في مجموع تحت رقم (١٣٨٧) جاءت في ثلاث لوحات، من اللوحة ٢٢٤ أ إلى ٢٢٦ ب.

والأخرى في مكتبة عارف حكمت بمكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ضمن مجموع تحت رقم (٣٦/ ٤١٠ لغة) يشتمل على أربعة كتب في اللغة آخرها هذه الرسالة، وهي في خمس لوحات، ولم يذكر هذه الرسالة أحد ـ فيما أعلم ـ.

ولم يتجاوز ما في هذه الرّسالة من المثنيات أربعاً وثلاثين كلمة مثنّاة من الأنواع الثّلاثة مع شروحها وشواهدها.

٦ـ محمّد الأمين بن فضل الله المحبيّ (ت ١١١١هـ)

في كتابه «جنى الجنتين في تمييزنوعي المثنّيين» وهو كتاب زاخر جمع فيه المحبّي فأوعى، ورتّبه على مقدّمة وفصلين وتتمّتين في المضاف والمضاف إليه من المثنّى اللّغويّ بأنواعه الثّلاثة.

وجاءت مقدّمته لتعريف المثنّى وذكر بعض الفوائد المتّصلة به.

وجعل أوّل الفصلين للمثنّى الحقيقيّ، وخلط فيه النّوعين: التّلقيبيّ والمتّفق، وأورد فيه أربعاً وأربعين وتسعمائة مادّة مثنّاة مع شروحها، وتوسّع فيه كثيراً.

وأفرد ثاني الفصلين للمثنى الجاري على التّغليب، وذكر فيه سبعاً وسبعين مادّة مع شروحها.

وخصّ ما أضيف من المثنّى ـ كقولهم: فرسي رهان ـ بالتتمّة الأولى، وفيها ثلاث وعشرون ومائة كلمة مثنّاة. أمّا ما أضيف إليه من المثنّى مثل: ذي الجناحين، فله موضع خاصّ وهو التتمّة الثانية، وفيها سبع ومائتا كلمة مثنّاة.

فيكون جملة ما في كتاب «جنى الجنتين» إحدى وخمسين وثلاثمائة وألف كلمة مثناة مع شروحها، وهي مادّة غزيرة فاق بها من سبقه.

وأراد المحبّي أن يقرّب كتابه للقارئ وييسره له، فرتّب موادّه في كلّ نوع (فصل) على حروف المعجم ناظراً إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها من غير تجريد للزوائد.

تنبيه:

هذا ما وقفت عليه من مصنفات في تراثنا اللّغويّ القديم، وأودّ أن أنبّه إلى أمرين:

أ ـ ثمة كتاب لابن جني بعنوان «علل التّثنية»(١) وهو في العلل النّحويّة للتثنية، ومداره على وظيفة حرفي التثنية (الألف والنّون) مع استعراض لآراء علماء البصرة والكوفة فيهما، ومناقشتهـا، واختيار الأقوى منها. وليس في هذا الكتاب من تثنية التّغليب شيء.

ب ـ ثمة مصنفات بعنوان: «التّثنية والجمع» أو «الجمع والتّثنية» للفرّاء وأبي عبيدة والجرميّ والأخفش الأصغر، سيأتي الحديث عنها في ذيل هذا المبحث.

ثانياً: المصنّفات غير المخصوصة:

من العلماء من جعل المثنّى باباً أو فصلاً (أو أكثر) مع غيره من الموضوعات في كتاب متنوّع الموضوعات، ومن هؤلاء:

١ـ أبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت ٢٠٩هـ)

ذكر في «كتاب الدّيباج» طائفة من ألفاظ المثنّى اللّغويّ التّغليبيّ وغير التّغليبيّ، مع شروحها، بلغت اثنتي عشرة كلمة، أوردها أبو عبيدة في فقرة مستقلّة، ولم يذكر لها عنواناً(٢).

٢ـ أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)

عقد باباً للمثنّى في كتابه «الغريب المصنّف» سماه: «باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به»(٣) أورد فيه أربع عشرة كلمة مثنّاة على التّغليب أو على غيره، مع شروحها وشواهدها من أشعار العرب.

ويلاحظ أنّ أكثر ما في هذا الباب منقول عن الأصمعيّ، كما أشرت سابقاً، وبعضه عن أبي زيد، والكسائيّ، وابن الكلبيّ.

---

(١) نشر في القاهرة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م بتحقيق الدكتور صبحي التميمي.

(٢) ينظر: الديباج ١٢٣-١٢٦.

(٣) الغريب المصنف ٣/ ٦٧٤-٦٧٧.

٣ـ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)

عقد للمثنّى في كتابه «إصلاح المنطق» أربعة أبواب، أحدها للمثنى التّغليبيّ، وهو: «باب الاسمين يغلّب أحدهما على صاحبه لشهرته أو لخفته»(١) وفيه أربع عشرة كلمة.

وثلاثة من هذه الأبواب للمثنّى غير التّغليبيّ، وهي:

«باب ما جاء مثنّى»(٢) وفيه إحدى وستون كلمة مثناة.

و«باب ما أتى مثنّى من أسماء الناس لاتفاق الاسمين»(٣) وفيه أربع عشرة كلمة مثناة.

و«باب ما جاء مثنّى مما هو لقب وليس باسم»(٤) وفيه ثماني كلمات مثناة.

فيكون مجموع ما في هذه الأبواب من الألفاظ المثناة سبعاً وتسعين كلمة مع شروحها.

ولابن السكّيت كتاب آخر أورد فيه من ألفاظ المثنّى قدراً صالحاً، وهو «المثنّى والمكنّى» كذا سماه السّيوطي(٥)، وسمّاه في موضع آخر: «المثنّى والمكنّى والمؤاخَى والمشبَّه والمنَخَّل»(٦) وسماه ابن النّديم: «المثنّى والمُبنّى والمُكنّى»(٧) وعدّه ابن سيده في مقدّمة «المخصّص» ضمن مصادره، وسماه: «المَكْنِيّ والمَبْنِيّ»(٨) وذكره

---

(١) إصلاح المنطق ٤٠٠-٤٠٢.

(٢) المصدر السابق ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق ٤٠٣.

(٤) المصدر السابق ٤٠٤، ٤٠٥.

(٥) ينظر: المزهر ٢/١٧٣.

(٦) المصدر السابق ٢/١٩١.

(٧) الفهرست ٧٩.

(٨) المخصص ١/١٢.

بروكلمان، وضبطه النّجّار في التّرجمة كما يلي: «كتاب المثنّى والمُكنّى والمُبنّى والمؤاخى وما ضُمّ إليه»(١).

ويبدو أنّ هذا الكتاب كان غزير المادّة، ولعلّه من أوسع ما ألّف في المثنّيات اللّغويّة وغيرها في القرون الثلاثة الأولى، إن لم يكن أوسعها على الإطلاق.

ويمكن التعرّف على ما في الكتاب من مادّة من خلال ما نقله السّيوطيّ في «المزهر»(٢) من مادّة وافرة بلغت اثنتين وخمسين ومائتي كلمة مثنّاة مع شروحها، ختمها السيوطي بقوله: «هذا ما أورده ابن السّكّيت في هذا الباب، وقد جمع فأوعى، ومع ذلك فقد فاته ألفاظ»(٣).

٤ـ أبو محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)

خصّ المثنّى اللّغويّ بباب في كتابه «أدب الكاتب» وهو «باب تأويل ما جاء مُثنّى في مستعمل الكلام»(٤) وأورد فيه ثلاث عشرة كلمة مثنّاة مع شروحها.

٥ـ أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)

تعرّض للمثنّى التّغليبيّ في ذيل أحد الأبواب في كتابه «الكامل»(٥) وذكر أنّه من سنن العرب في كلامها يلجؤون إليه طلباً للخفّة، وذكر بعض الشّواهد الشّعريّة لهذا النّوع، مع بضعة ألفاظ منه.

٦ـ أبو القاسم عبدالرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ (ت ٣٤٠هـ)

أفرد باباً في أماليه، وجعله لنوع من أنواع المثنّى، وهو: «باب ما جاء مثنّى ولم

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢٠٨.

(٢) ٢/ ١٧٣-١٧٢.

(٣) المزهر ٢/ ١٨٢.

(٤) أدب الكاتب ٤١-٤٣.

(٥) ١/ ١٨٦-١٨٩.

ينطق له بواحد»(١) وأورد فيه تسع كلمات مع شروحها وشواهدها الشّعريّة.

وذكر الزّجاجيّ ـ أيضاً ـ التغليب في المثنّى في المجلس السّادس عشر من كتابه «مجالس العلماء» وأتى فيه على بعض ألفاظه(٢).

٧ـ الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)

خصّص للمثنّى باباً في كتابه «ليس في كلام العرب» سمّاه: «باب استقصاء التثنية»(٣) أتى فيه على مسائل لغويّة وصرفية ونحويّة، وتعرّض للمثنّى التّغليبيّ فقال: «ومنها: ما يجمع لفظين مختلفين فيجعلان على لفظ واحد، نحو قولهم: سُنّة العُمَرين . . .

والخبيبان . . .

وكذلك الزهدمان . . .

والقمران . . .

وهو كثير، وقد أفردنا له كتاباً»(٤).

٨ـ أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)

أورد في كتابه «الصّاحبي» باباً بعنوان: «باب الاسمين المصطحبين»(٥) روى فيه مادّة قليلة لم تتجاوز خمس كلمات من المثنّى نقلاً عن شيخه عليّ بن إبراهيم القطّان، عن أبي عبيد، عن الأصمعيّ.

---

(١) أمالي الزجاجي ١٢٩-١٣٢.

(٢) ينظر: مجالس العلماء ٣٠، ٣١.

(٣) ليس في كلام العرب ٣٣٣-٣٤٣.

(٤) ليس في كلام العرب ٣٤١-٣٤٢.

(٥) الصاحبي ١٢٠، ١٢١.

٩ـ الوزير الحسين بن علي المغربيّ (ت ٤١٨هـ)

له كتاب «المُنَخَّل» وهو اختصار لكتاب «إصلاح المنطق» لابن السكّيت، وقد أورد الوزير المغربيّ في هذا الكتاب ما أورده ابن السكّيت من أبواب للمثنّى، وما فيها من ألفاظ مثنّاة، فالأبواب أربعة(١)، وفيها سبع وتسعون كلمة مثنّاة على التّغليب أو غيره، ولكنّه اختصر في الشّرح، وحذف الشّواهد، وفاقاً لمنهجه في الكتاب.

١٠ـ أبو الحسين علي بن سيده (ت ٥٤٨هـ)

خصّ المثنّى بكتاب (باب) في كتابه الجامع «المخصّص» سمّاه:

«كتاب المثنّيات» واشتمل على أربعة أبواب(٢) وهي:

«باب ما جاء مثنّى من أسماء الأجناس وصفاتها» وفيه ستّ وستّون كلمة مثناة.

و«باب الاسمين يضمّ أحدهما إلى صاحبه فيسمّيان جميعاً به» وفيه إحدى عشرة كلمة، وألحق به ما يجري هذا المجرى من أسماء المواضع، وفيه كلمتان.

و«باب ما جاء مثنّى من النّاس لاتفاق الاسمين» وفيه أربع عشرة كلمة، وألحق به «ما جاء مثنّى مما هو صفة لقب ليس باسم» وفيه ثماني كلمات، وألحق به ـ أيضاً ـ أسماء المواضع التي جاءت مثنّاة، وفيه أربع عشرة كلمة.

و«باب ما جاء مثنّى من المصادر»، وفيه تسع كلمات مثناة.

وجملة ما في هذه الأبواب أربع وعشرون ومائة كلمة مثناة.

١١ـ أبو زكريا الخطيب التّبريزيّ (ت ٥٠٢هـ)

في كتابه «تهذيب إصلاح المنطق» وذكر فيه ما أورده ابن السكّيت في «الإصلاح» وزاد في الشّرح(٣).

---

(١) ينظر: المنخل ٢٧٥-٢٨٤.

(٢) ينظر: المخصص ١٣/ ٢٢٣-٢٣٤.

(٣) ينظر: تهذيب صلاح المنطق ٢/ ٢٩٨-٣٢١.

١٢ـ أبو الفضل الميدانيّ (ت ٥٣١هـ)

عقد باباً للمثنّى في كتابه «السّامي في الأسامي» وهو الباب الرّابع والعشرون في الكتاب، سمّاه: «فيما جاء مثنّى من الأسماء»⁽¹⁾ أورد فيه خمسة وخمسين كلمة مثنّاة على التّغليب أو غيره، واكتفى بتفسير معانيها، من غير ذكر للشّواهد.

١٣ـ أبو منصور الجواليقيّ (ت ٥٤٠هـ)

ذكر باباً للمثنّى في كتابه «شرح أدب الكاتب» بعنوان: «باب ما جاء مثنّى في مستعمل الكلام»⁽²⁾ شرح فيه بعض الألفاظ التي أوردها ابن قتيبة في «أدب الكاتب» وعلّل فيه التّغليب في المثنّى عند العرب.

١٤ـ أبو البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ)

فرّق الألفاظ المثنّاة التي أوردها ابن السكّيت، وأعاد ترتيبها على حروف المعجم في كتابه: «المشوف المعلم» واتّبع في النّظام المعجميّ طريقة ابن فارس في «المقاييس» فجاءت المثنّيات مبثوثة في الكتاب من أوّله إلى آخره.

١٥ـ أبو القاسم محمّد الشّريف السّبتيّ (ت ٧٦٠هـ)

عقد فصلاً قصيراً للألفاظ المثنّاة في كتابه «رفع الحجب المستورة» أتى فيه على طائفة مختصرة منها⁽³⁾، مع شروحها.

١٦ـ جمال الدّين ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

جعل القاعدة الرّابعة من الباب الثّامن في كتابه «مغني اللبيب» للتّغليب في المثنّى وغيره، وذكر فيه سبعة ألفاظ مثنّاة، ووجه التغليب فيها⁽⁴⁾.

---

(١) ينظر: السامي في الأسامي ٣١٣.

(٢) ينظر: شرح أدب الكاتب ١١١، ١١٢.

(٣) ينظر: رفع الحجب المستورة ١/١٢٦-١٢٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٩٠٠-٩٠٢.

١٧ـ بدر الدّين الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ)

عقد فصلاً للتّغليب في كتابه «البرهان في علوم القرآن» سمّاه: «التّغليب»(١) أتى فيه على عشرة مباحث لغويّة ونحويّة، جعل العاشر منها للمثنّى التّغليبيّ وسمّاه: «تغليب الأشهر»(٢) وذيّله بفائدتين:

أحدهما: أنّ التّغليب من المجاز.

والأخرى: أنّ الغالب في التّغليب مراعاة الأشرف.

١٨ـ جلال الدّين السّيوطيّ (ت ٩١١هـ)

أورد في كتابه الجامع: «المزهر» ثلاثة أبواب في النّوع الأربعين المسمّى: «معرفة الأشباه والنّظائر» وهذه الأبواب هي(٣):

أ ـ ذكر الألفاظ التي وردت مثنّاة، وفيه عشرون وثلثمائة كلمة مثنّاة منقولة عن أئمّة اللّغة، وبخاصّة ابن السّكّيت.

ب ـ ذكر المثنّى على التّغليب، وفيه إحدى وسبعون كلمة مثنّاة.

ج ـ ذكر المثنّى الذي لا يعرف له واحد، وفيه ستّ عشرة كلمة مثنّاة. وجملة ما في الأبواب الثلاثة سبع وأربعمائة كلمة مثنّاة.

وذكر السّيوطيّ في الفنّ الأوّل من كتابه: «الأشباه والنظائر» بعض القواعد والأصول العامة، ومنها «التّغليب» وأتى فيه على شيء يسير من الألفاظ المثنّاة(٤).

تنبيه:

ثمة مصنّفات في تراثنا اللّغويّ تحمل في عنواناتها كلمة «التّثنية» أو «المثنّى»

---

(١) ينظر: البرهان ٣/ ٣٠٢-٣١٣.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٣١٢.

(٣) ينظر: المزهر ٢/ ١٧٣-١٩٦.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨-٢٩٠.

لعلّها ليست مما نحن فيه في هذه الدّراسة؛ لأنها ـ كما يبدو من عنواناتها ـ من المؤلّفات النّحويّة والصّرفية أو في مسائل لغويّة خلاف التّغليب، ومن هذه المصنفات:

أ ـ «الجمع والتثنية» للفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ذكره الحاج خليفة⁽¹⁾، ويظهر من عنوانه أنه في المسائل النّحويّة والصّرفية للجمع والتثنية الحقيقيّة، وإن كان الباحث لا يستطيع أن يقطع بشيء؛ لأنّ الكتاب مفقود.

ب ـ «الجمع والتثنية» لأبي عبيدة معمر بن المثنّى (ت ٢٠٩هـ) ذكره ابن النديم⁽²⁾، والقفطي⁽³⁾، وهو كسابقه.

ج ـ «التثنية والجمع» للجرميّ (ت ٢٢٥هـ) ذكره ابن النديم⁽⁴⁾، وياقوت⁽⁵⁾. ولا ندري هل تعرض الكتاب لتثنية التّغليب أوْ لا، ولعلّ قسم التثنية فيه مفردٌ للمثنّى الحقيقيّ النّحويّ وما فيه من مسائل نحوية وتصريفيّة.

د ـ «التثنية والجمع» للأخفش الأصغر عليّ بن سليمان (ت ٣١٥هـ) ذكره ابن النّديم⁽⁶⁾، وياقوت⁽⁷⁾، ولعلّ هذا الكتاب كسابقه، وهو مفقود.

هـ ـ «رسالة المثنّى والمثلّث في اللّغة» لمحمّد بدر الدّين المنشي (ت ١٠٠١هـ) ذكره البغدادي⁽⁸⁾، واطلع الأستاذ الدكتور سليمان العايد على نسخة خطّيّة لهذه

---

(1) ينظر: كشف الظنون ١/ ٦٠٠.

(2) ينظر: الفهرست ٦٠.

(3) ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٨٦.

(4) ينظر: الفهرست ٦٢.

(5) ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٠٣٥.

(6) انظر: الفهرست ٩١.

(7) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١.

(8) ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٦٠.

الرّسالة، ونقل قطعة من مقـدّمتها تدلّ على أنها ليست في المثنّى، ثم قال مـعقّباً: «وواضح أنّه لا يقصـد المثنّى المعروف في كـتب النحو، بل يقصـد بالمثنّى ما فـيه وجهان في النّطق، مثل المثلث، وهو ما فيه ثلاثة أوجه، أو حركات»(١).

المبحث الثّاني: التّراث الحديث

عُني بعض المعـاصرين بموضوع المثنّى الـلّغويّ والكتابة فـيه، فمـنهم من أفرده ببحث مستقلّ، ومنهم من جعله فصلاً في كتاب، إلاّ أنّ جهودهم فيه - بالجملة - لا تناسب إمكاناتهم البحثـية والمنهجيّة، فكتـاباتهم في هذه الظّاهرة اللّغويّة قليلة، وعنايتهم بها باردة، وجهودهم فيها لا تقاس بجهود سلفهم من اللّغويّين القدامى، وقد حاولت أن أحصي ما كتبوه في المثنّى فلم أجد إلاّ القليل، وهو كما يلي:

أوّلاً: الأبحاث أو المقالات المخصوصة:

ومن كُتَّابها:

١ـ سليم عنحوري (ت ١٣٥٢هـ)

وله مقال قـصير منشور في مجلة المجمـع العلميّ العربيّ بدمشق(٢)، وعنوانه: «المثنّيات التي لا تفرد» أتى فيه على ذكر عدد من الألفاظ المثنّاة في نوعين من المثنّى اللّغويّ، وهما: التّغليـبيّ والتّلقيـبيّ، فذكـر من التّلقيـبيّ تسعاً وثلاثين كلمة مثنّاة مع تفسيرها وشواهدها.

وذكر من النّوع الآخر التّغليبيّ تسع كلمات مثنّاة مع تفسيرها وشواهدها.

ولا يعدّ هذا المقال من الأبـحاث العلميّة، فليس ثمّة مـنهج في عرض الألفاظ في النّوعين، وليس ثمة إضافة تذكر.

---

(١) رسالتان في المعرب ٧٠

(٢) المجلد الرابع سنة ١٩٢٤م ص ٢٤-٢٦

وذيّل عنحوري مقاله بدعوة موجّهة للباحثين يحثهم على استكمال ما فاته من ألفاظ، ولولا هذه الدّعوة لقلت: إنّ صاحب المقال قد اكتفى بانتخاب ألفاظه قاصداً التّعريف الموجز بهذه الظّاهرة اللغويّة.

٢ـ أحمد تيمور (ت ١٣٤٨هـ)(*)

وله مقال وجيز بعنوان «المثنّيات» نشره في مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق(١)، استجابة لدعوة الأستاذ سليم عنحوري المشار إليها آنفاً، وهو كسابقه في الاختصار، أتى فيه تيمور على أمثلة من النّوعين من المثنّى اللّغويّ اللذين ذكرهما عنحوري، مبتدئا بالمثنّى التّلقيبيّ، وذكر فيه ستاً وأربعين كلمة مثنّاة مع شروحها، وبعض الشّواهد، ثم ذكر في المثنّى التّغليبيّ إحدى وعشرين كلمة مع شروحها، وذيّل ذلك بما يلحق بالمثنّى التّغليبيّ ولا يعدّ منه، وأورد فيه ثماني كلمات.

وما قلته عن مقال عنحوري يصحّ أن يقال هنا باستثناء الترتيب، فإنّ الألفاظ في نوعي المثنّى في مقال تيمور مرتبة على حروف الهجاء بالنظر إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها ومن غير تجريد من الزّوائد.

٣ـ شريف يحيى الأمين:

وله كتاب بعنوان: «معجم الألفاظ المثنّاة» خلط فيه المثنّيات بأنواعها المختلفة ما يفرد منها وما لا يفرد، والتّلقيبيّ منها والتّغليبيّ(٢)، ورتّبها على حروف المعجم بالنّظر إلى الكلمة من أوّلها إلى آخرها من غير تجريد من الزّوائد، وجمع فيه مادّة زاخرة منتقاة من تراث العربيّة قديمه وحديثه، فأربى ما فيه على ستّمائة وألفي

(*) أخرته؛ لأن مقاله هذا استجابة لدعوة سليم عنحوري في مقاله السابق.

(١) المجلد الرابع لسنة ١٩٢٤م، الجزء الرابع ص ١٤٧-١٥١.

(٢) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٥، ٦.

كلمة مثنّاة، خلاف الكلمات المكرّرة، وهي كثيرة(١).

ويمكن القول: إنّ هذا الكتاب أوسع معجم للمثنّى، وقد أفاد من التّراث اللّغويّ في المثنّيات، وفي مقدمتها كتاب المحبّيّ «جنى الجنّتين» وأضاف إلى ذلك إضافات كثيرة، مما استخلصه من معاجم وتراجم وأشعار ونحو ذلك.

ويؤخذ على المؤلّف توسّعه في مفهوم المثنّى، فأسلمه ذلك إلى إدخال كلّ لفظ مثنّى وصل إليه علمه، ومنه ما يعرف بـ «التّوشيع»(٢) وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنّى مُفَسَّر باسمين ثانيهما معطوف على الأوّل، نحو: يشيب ابن آدم، ويشيب معه خصلتان: الحرص وطول الأمل(٣)، ومنه في الحديث الصّحيح: «خصلتان لا يجتمعان في مؤمن: البخل وسوء الخلق»(٤).

تنبيه:

ثمّة أبحاث نحويّة في ظاهرة التّثنية تعرضت لشيء يسير من مسائل المثنّى التّغليبيّ، فأذكرها ـ هنا ـ تنبيهاً عليها، ومن أبرزها:

أ ـ «ظاهرة التثنية في اللّغة العربيّة»

وهو بحث نحويّ للدكتور عدنان سلمان، منشور في مجلّة المجمع العلميّ العراقي(٥)، أتى فيه على جملة من مسائل المثنّى النّحويّة والصّرفيّة، وأشار فيه

---

(١) ينظر: المصدر السابق ١٢، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٨، ٤٤، ٥٤، ٦٦. ولاتكاد تجد صفحة خالية من التكرار، ولو عُدّت الألفاظ المثناة المكررة في هذا المعجم لأربى مجموع ما فيه من المكرر وغير المكرر على خمسمائة وثلاثة آلاف كلمة مثناة.

(٢) ويقال له التوسيع، بالسين المهملة. ينظر: الطراز ٣/ ٨٩.

(٣) ينظر: معجم الألفاظ المثناة ٥، ٦.

(٤) الحديث في صحيح سنن الترمذي ح ٢١١٦٠، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٧٨.

(٥) المجلد الثاني والثلاثين سنة ١٤٠١هـ ١٩٨١م الجزءان الأول والثاني ص ٣٦٣-٤٠١.

للمثنّى التّغليبيّ، وذكر بعضاً من ألفاظه لا تتجاوز السّبعة(١).

ب ـ «ظاهرة التّغليب في اللسان العربيّ ومواقعها في القرآن الكريم»

وهو بحث نحويّ للدّكتور السّيد رزق الطّويل منشور في مجلّة البحث العلميّ والتّراث الإسلامي(٢) بجامعة أمّ القرى، ويدرس ظاهرة التّغليب في النّحو والصّرف، في أبواب منها: العَلَم، والنّداء، والفاعل، والأسماء الموصولة، والتّعريف والتّنكير، والعدد، والأدوات النّحويّة، ودلالة الفعل على الزّمن، والاشتقاق، والتّذكير والتّأنيث، والجمع والتثنية، وشيء من المثنّى التّغليبيّ، وبعض أمثلته في القرآن(٣).

ج ـ «التّجلية عن أحكام التثنية»

وهو دراسة نحويّة للدكتور محمّد بن عوض السّهليّ أتى فيها على أحكام المثنّى في النّحو والتّصريف، وأشار للمثنّى التّغليبيّ إشارة في تعريفه للمثنّى في صدر البحث، وذكر أنّه سماعيّ لا يقاس عليه(٤).

ثانياً: الأبحاث غير المخصوصة

ثمّة باحثون معاصرون تعرضوا للمثنّى التّغليبيّ وغير التّغليبيّ في باب أو فصل في بعض مصنّفاتهم، وقد وقفت على خمسة من هؤلاء، وهم:

١ـ صِدِّيق حسن خان القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)

في كتابه «البلغة في أصول اللّغة» وخصّ المثنّى فيه بثلاثة أبواب قصيرة

---

(١) ينظر: ظاهرة التثنية في اللغة (مجلة المجمع العلمي العراقي م٣٢ سنة ١٤٠١هـ المجلد ١، ص ٣٦٧).

(٢) العدد السادس، سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ ص ١٠٩-١٤٢.

(٣) ظاهرة التغليب (مجلة البحث العلمي بجامعة أم القرى، العدد السادس، سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ ص ١٢٨-١٢٩).

(٤) ينظر التجلية عن أحكام التثنية ٧.

ملخّصة مما جاء في «المزهر» للسّيوطيّ في أبواب المثنّى، مما تقدّم ذكره. وقد اكتفى القنّوجي من ذلك في الأبواب الثلاثة بإحدى وأربعين كلمة مثنّاة(١).

٢ـ الشّيخ محمّد عبدالخالق عضيمة (١٤٠٤هـ).

في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» الذي عقد فيه فصلاً للمثنّى بعنوان: «لمحات عن دراسة المثنّى»(٢) تحدّث فيه عن أحكام المثنّى النّحويّة والصّرفيّة واللغويّة، وعقد فيه مبحثاً قصيراً للتّغليب في المثنّى وغيره كالجمع والإضمار والتّذكير والتأنيث، وأورد فيه ما جاء في القرآن الكريم من المثنّى التّغليبي(٣) وهي أربعة ألفاظ: الأبوان، والمشرقان، والمغربان، والوالدان، موجزاً ما ذكره بعض علماء العربيّة في توجيهها من خلال ما أورده الزّمخشريّ في «الكشّاف» وأبو حيّان في «البحر المحيط». وفات عضيمة ـ رحمه الله ـ أن يذكر «البحرين» وهو من المثنّى التّغليبيّ كما تقدّم(٤).

٣ـ رفائيل نخلة اليسوعيّ:

عقد فصلاً للمثنّى في كتابه «غرائب اللّغة العربيّة» وجعل عنوانه: «المثنّى الدّالّ على كائنين غير متشابهين»(٥) أتى فيه على طائفة من الألفاظ المثنّاة على التّغليب وغيره بلغت سبعاً وثمانين كلمة مع شروحها.

وليس فيما ذكره هذا الباحث جديد، وما قيل عن مقال «سليم عنحوري» يمكن أن يقال هنا.

---

(١) ينظر: البلغة في أصول اللغة ٢٤٦-٢٤٨.

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ٤/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: المصدر السابق القسم الثاني ٤/ ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٥) ينظر غرائب اللغة العربية ٦٤-٦٦

٤ـ د/ إبراهيم السّامرّائيّ:

عقد فصلاً للتثنية في كتابه «فقه اللّغة المقارن» تحت عنوان: «بحث مقارن في التّثنية»(١) أتى فيه على مسائل نحويّة وصرفيّة ولغويّة متفرّقة درسها وفق المنهج المقارن فعرضها على اللغات السّاميّة، وبعض اللغات القديمة كالسّنسكريتية، وتعرّض في آخره للمثنّى التّغليبيّ، وأورد طائفة من ألفاظه(٢).

٥ـ عباس أبو السعود:

عقد فصلاً قصيراً يعدل نصف صفحة للمثنى التّغليبيّ في كتابه «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» ذكر فيه معنى التغليب في المثنى، وأورد طائفة من الألفاظ المثناة على التغليب لم تتجاوز عشر كلمات(٣).

الخاتمة

وقفنا في هذه الدّراسة على المثنّى التّغليبيّ في اللّغة، وعلى تراث العربيّة فيه من مؤلّفات، وأتى البحث على الموضوع مفصّلاً في جوانبه المختلفة من خلال فصليه ومباحثه المتنوّعة، وما تفرّع منها من جزئيّات، ويمكن إيجاز أبرز ما جاء فيه من نتائج فيما يلي:

أ ـ ينقسم المثنّى قسمين: أحدهما: ما يفرد من لفظه، وهو المثنّى الحقيقيّ أو المثنّى النّحويّ، وتعنى به كتب النّحو.

والآخر: ما لا يفرد من لفظه، وهو المثنى اللغوي، وهو نوعان:

---

(٣) ينظر: فقه اللغة المقارن ٧٥-٩٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٩٠-٩٢.

(١) ينظر: أزاهير الفصحى ٢٨٧، ٢٨٨.

١ـ المثنّى التّغليبيّ (وهو الذي عنيت به هذه الدراسة).

٢ـ المثنّى التّلقيبيّ.

ويعنى بهذين النّوعين ـ التّغليبيّ والتّلقيبي ـ اللّغويّون، ويحرصون على جمع ألفاظه، وحصرها في مؤلّفاتهم، ولهذا يمكن أن يسمّى ما لا يفرد من لفظه المثنّى اللّغويّ، تمييزاً له من المثنّى الحقيقيّ أو النّحويّ، الذي يعنى به النّحاة، ويجعلونه باباً من أبواب النّحو.

ب ـ يعنى اللّغويّون ـ إلى جانب عنايتهم بالنّوعين المذكورين في الفقرة السّابقة ـ بنوع ثالث من المثنّى، وهو المثنّى المتفق، على الرّغم من أنه مثنّى حقيقيّ، بمقتضى تعريف المثنّى، كما تقدّم في هذه الدّراسة.

ومن أمثلته قولهم: الجبلان، لجبلي أجا وسلمى.

والكعبان، وهما كعب بن كلاب وكعب بن ربيعة.

والحاجبان، وهما العظمان البارزان فوق العين بلحمهما وشعرهما.

والسِّماكان، وهما السِّماك الرامح والسماك الأعزل.

وعلة ذلك هي دلالة كثير مما جاء من ألفاظ هذا النّوع على أعلام، أو دلالته على ما يجري مجرى الأعلام، كالنعوت والأجناس.

ويجوز لنا وفق نظرة اللّغويّين إلى هذا النّوع وعنايتهم به في مؤلفاتهم أن نقول: إن المثنّى اللّغويّ ثلاثة أنواع:

١ـ مثنّى تغليبيّ.

٢ـ مثنّى تلقيبيّ.

٣ـ مثنّى متّفق.

ولا تعارض بين هذا وما جاء في الفقرة السّابقة، لاختلاف النّظرة، فالجهة

منفكّة، كما يقول علماء الوضع.

ج - ينقسم المثنّى التّغليبيّ قسمين:

أحدهما: المثنّى التّغليبيّ المفرد (أي غير المضاف أو المضاف إليه).

والآخر: المثنّى التّغليبيّ غير المفرد (وهو المضاف إليه).

د - لا يخلو المثنّى التّغليبيّ المفرد من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون علماً.

والآخر: أن يكون غير علم.

والأوّل أربعة أنواع: أعلام الأناسيّ، وأعلام المواضع، وأعلام الأزمنة، وأعلام الأفلاك.

والثّاني ثلاثة أنواع: أوصاف (نعوت)، وأجناس، وألفاظ الأقارب.

هـ - يلاحظ في المثنى التغليبي كثرة اقترانه بـ «أل» كقولهم: القمران والعمران والأسودان، وقلة مجيئه مجرداً منها؛ كقولهم: ثبيران، وهما: ثَبِير وحِراء، جبلان. وعلة ذلك أنهم التزموا إدخال اللام فيه تعويضاً له عما ذهب من العلمية من مفرديه.

و- قد تحلّ صفة الاسمين محلهما، وتغلّب عليهما، كما في الأصغرين: اللسان والقلب، وقد تحلّ صفة الاسم محلّه، وتغلّب عليه وعلى الاسم الآخر وصفته، كما في «الأسمرين» وهما: الخبز والماء، فالخبز أسمر، والماء أبيض.

ز - ثمة مسوّغ معنوي يجعل التّغليب في المثنّى ظاهرة لغويّة مقبولة مرغوب فيها في كثير من الأحيان، ومن أبرز مسوّغات التّغليب في المثنّى:

١- التّناسب بين اللّفظين.

٢- الاختلاط بينهما.

٣ـ التّجاور.

٤ـ التّشابه.

٥ـ التّصاحب.

٦ـ القرابة بالنّسب.

٧ـ التّقابل في المكان.

٨ـ التّقابل في الزّمان.

ح ـ تُغلّب العرب أحد اللّفظين في تثنية التّغليب لاعتبارات مختلفة، كالخفّة، والتّذكير، والشّهرة، والشّرف، والفضل، والسّبق الزّمنيّ، والعِظم، والدنوّ أو القرب، والعلوّ، والقوّة، والعقل.

ط ـ قد يثنّى اللفظ لتلاقي المفردين في بعض الخصائص مع صعوبة المفاضلة والتّمييز بينهما، بحيث لا تكون لأحدهما مزية ظاهرة على صاحبه، أو يكون له مزية فلا يعتدّ بها، فيرد عنهم تغليب أحد المفردين، أو يغلّب أحدهما تارة، ويغلّب الآخر تارة أخرى.

ي ـ من شروط التّثنية أن تكون الكلمتان المفردتان متّفقتين لفظاً، ولهذا وجب في تثنية التّغليب أن يقدر فيهما الاتّفاق على اللّفظ المغلّب، فيقال في تثنية الشّمس والقمر: القمران، كأنّ كلّ واحد منهما قمر، تقديراً أو توهّماً للتّساوي فيهما.

ك ـ يرى كثير من علماء العربيّة أنّ المثنّى التّغليبيّ سماعيّ، يحفظ ما جاء فيه، ولا يقاس عليه، ويرى بعضهم أنّه قياسيّ.

وقد توصل هذا البحث إلى ترجيح القول الثّاني القائل بقياسيّة التّغليب في المثنّى، لكثرة وقوعه في كلام العرب، الجاهليين والإسلاميين، ووروده في القرآن الكريم، والحديث النّبويّ، والشّعر، والأمثال، وكلّ ذلك في زمن الفصاحة

والاحتجاج اللّغويّ الذي أقرّه العلماء.

ويرى أنّ في التّمسك بالسّماع وحده من غير موجب تضييقاً لواسع، ومنعاً للغة من النمو في جانب من جوانبها، وهو التّغليب في التّثنية.

ل ـ خلط كثير من علمائنا في مصنّفاتهم قسمي المثنّى اللّغويّ: التّغليبيّ والتّلقيبيّ، ونظروا إليهما نظرتهم للنّوع الواحد، الذي يقابل المثنّى النّحويّ ومصنّفاتهم فيه نوعان:

١ـ مصنّفات مخصوصة، أي مستقلّة به، كـ «المثنّى» لأبي الطّيّب، و«راحة المُعَنَّى» للشّيبيّ، و«جَنَى الجنّتين» للمحبّيّ.

٢ـ مصنّفات غير مخصوصة، كما في «الغريب المصنّف» لأبي عبيد، و«إصلاح المنطق» لابن السكّيت و«المخصّص» لابن سيده.

م ـ أشرت في هذه الدّراسة إلى بعض المصنّفات التي لم تكن معروفة عند قرّاء العربيّة، ومن أبرزها «المثنَّى» لابن خالوية، الذي لم يذكره مترجموه ـ فيما أعلم ـ وهو مفقود، و«راحة المُعَنَّى في محاسن الكلام المثنّى» للشيبي، وهو مخطوط، ولم تشر إليه المصادر ـ أيضاً ـ فيما وقفت عليه.

ن ـ وقفت في أثناء جمعي مادّة هذه الدّراسة على قدر وافر من ألفاظ المثنّى التّلقيبيّ، قسيم المثنّى التّغليبيّ، وأرى أنّه يمكن إفرادها بالدّراسة الخاصّة.

* * *

المصادر والمراجع

١ ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور محمّد أحمد الداليّ، مؤسّسة الرسّالة، بيروت ١٤٠٢.

٢ ـ أزاهير الفصحى في دقائق العربية، لعباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.

٣ ـ أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ، بتحقيق محمّد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلميّ، دمشق ١٣٧٧هـ.

٤ ـ الأسرار المرفوعة، لملا عليّ القاري، تحقيق محمّد الصبّاغ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٤٠٦هـ (الطّبعة الثّانية).

٥ ـ الأشباه والنظائر، للسّيوطيّ، بتحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق ١٤٠٦.

٦ ـ الاشتقاق، لابن دريد، بتحقيق عبد السّلام هارون، الخانجي، القاهرة ١٣٧٨هـ.

٧ ـ الاشتقاق، لعبد الله أمين، لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة ١٣٧٦هـ.

٨ ـ الإصباح في شرح الاقتراح، للدّكتور محمود فجّال، دار القلم، دمشق ١٤٠٩هـ.

٩ ـ إصلاح المنطق، لابن السكّيت، بتحقيق أحمد شاكر وعبدالسّلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٩٤٩هـ (الطّبعة الثّانية).

١٠ ـ الأصمعيّ اللّغويّ، للدّكتور عبدالحميد الشّلقانيّ، دار المعارف (بدون تاريخ).

رفع المسهم

١١ ـ الأضداد، للصّغانيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد عبدالقادر أحمد، مكتبة النّهضة المصريّة ١٤٠٩هـ.

١٢ ـ أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، للدّكتور محمّد رشاد الحمزاويّ، دار الغرب الإسلاميّ ١٩٨٨م.

١٣ ـ الاقتراح، للسّيوطيّ، بتحقيق الدّكتور محمود فجال، مطبعة الثغر، جدة ١٤٠٩هـ.

١٤ ـ أمالي ابن الشّجريّ، بتحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، الخانجي، القاهرة ١٩٩٢هـ.

١٥ ـ أمالي الزّجّاجي، بتحقيق عبدالسّلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ، (الطّبعة الثّانية).

١٦ ـ أمالي القالي، بتحقيق محمّد عبدالجواد الأصمعيّ، دار الكتب المصريّة ١٩٢٦م.

١٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النّحاة، للقفطيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاويّ، مؤسّسة شعبان للنشر والتّوزيع، المطبعة الميمنيّة، القاهرة ١٣٣٠هـ.

١٩ ـ البحر المحيط، لأبي حيّان، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ (الطّبعة الثّانية).

٢٠ ـ البرهان في علوم القرآن، للزّركشيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت ١٣٩١هـ.

٢١ ـ البسيط في شرح جمل الزّجّاجي، لابن أبي الرّبيع، بتحقيق الدّكتور عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، دار الغرب، بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٢ ـ بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروزآبادي، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار، القاهرة ١٩٦٤م.

٢٣ ـ البصائر والذّخائر، لأبي حيّان التّوحيديّ، بتحقيق الدّكتورة وداد القاضي، دار صادر، بيروت ١٩٨٤م.

٢٤ ـ البلغة في أصول اللّغة، للقنّوجيّ، بتحقيق نذير محمّد مكتبيّ، دار البشائر، بيروت ١٤٠٨هـ.

٢٥ ـ تاريخ الأدب العربيّ، لبروكلمان، ترجمة عبدالحليم النّجّار، دار المعارف، القاهرة (الطّبعة الخامسة).

٢٦ ـ تاريخ الأمم والملوك، للطّبريّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.

ـ تاريخ الطّبريّ = تاريخ الأمم والملوك.

٢٧ ـ التّجلية عن أحكام التّثنية، للدّكتور محمّد بن عوض السّهليّ، المدينة المنورة ١٤١٨هـ.

٢٨ ـ التّذييل والتكميل في شرح التّسهيل، لأبي حيّان، بتحقيق الدّكتور حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق ١٤١٨هـ.

٢٩ ـ التّسهيل (تسهيل الفوائد وتكمل المقاصد) لابن مالك، بتحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربيّ، القاهرة ١٣٨٧هـ.

٣٠ ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّمامينيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد بن عبدالرحمن المفدّى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣١ ـ التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّي، بتحقيق مصطفى حجازي، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.

٣٢ ـ تهذيب إصلاح المنطق، للتّبريزيّ، بتحقيق الدّكتور فوزي مسعود، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦م.

٣٣ ـ التّهذيب الوسيط في النّحو، لابن يعيش الصّنعانيّ، بتحقيق الدّكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٣٤ ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، بتحقيق الدّكتور عبدالرّحمن عليّ سليمان، مكتبة الكلّيّات الأزهريّة، القاهرة.

٣٥ ـ جامع الدّروس العربيّة، للشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصريّة، صيدا ١٤٠٦هـ (الطّبعة الثامنة عشر).

٣٦ ـ الجامع الصّغير في أحاديث البشير النّذير، للسّيوطيّ، المكتبة العلميّة، بيروت ١٤١٠هـ.

٣٧ ـ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبيّ، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٣٧٢هـ.

٣٨ ـ جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، للمحبّيّ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٣٩ ـ حاشية الأمير على مغني اللّبيب، طبع مع المغني بمطبعة عيسى البابي الحلبيّ بمصر (بدون تاريخ).

٤٠ ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).

٤١ ـ حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٥٩هـ.

٤٢ ـ حاشية الشّمنّي على مغني اللبيب لابن هشام، المطبعة البهيّة بمصر (بدون تاريخ).

٤٣ ـ حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ (انظرها مع شرح الأشمونيّ).

٤٤ ـ خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، بتحقيق عبدالسّلام هارون، الخانجي، القاهرة ١٤٠٩هـ، (الطّبعة الثّالثة).

٤٥ ـ الخصائص، لابن جنّيّ، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار، دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٣٧١هـ.

٤٦ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمّد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

٤٧ ـ الدّرر اللّوامع على همع الهوامع، للشّنقيطيّ، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٣هـ.

٤٨ ـ الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، بتحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ.

٤٩ ـ الدّرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للسّيوطيّ، بتحقيق خليل الميس، بيروت ١٤٠٤هـ.

٥٠ ـ الدّيباج، لأبي عبيدة معمر بن المثنّى، بتحقيق الدّكتور عبدالله الجربوع والدّكتور عبدالرّحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١١هـ.

٥١ ـ ديوان عنترة، بتحقيق محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ.

٥٢ ـ ديوان الفرزدق، بتحقيق عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، نشر مكتبة الباز، مكة المكرمة.

٥٣ ـ ديوان لبيد بن ربيعة، بتحقيق الدّكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٢م.

٥٤ ـ راحة المعنّى في محاسن الكلام المثنّى، للشّيبيّ، نسخة خطية محفوظة في مكتبة السّليمانية بإستانبول ضمن مجموع تحت رقم (١٣٨٧).

٥٥ ـ رسالتان في المعرب، لابن كمال باشا والمنشي، بتحقيق الأستاذ الدّكتور سليمان بن إبراهيم العايد، مطبوعات معهد اللّغة العربيّة بجامعة أمّ القرى، مكّة المكّرمة ١٤٠٧هـ.

٥٦ ـ رفع الحجب المستورة عن محاسن المقصورة، لأبي القاسم السّبتيّ، بتحقيق محمّد الحجويّ، وزارة الأوقاف، المملكة المغربيّة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٥٧ ـ السّامي في الأسامي، للميدانيّ، بتحقيق الدّكتور محمّد موسى هنداوي، القاهرة.

٥٨ ـ سلسلة الأحاديث الصّحيحة، للألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٣٩٢هـ.

٥٩ ـ سنن ابن ماجه، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ.

٦٠ ـ سنن أبي داود، بتحقيق عزّت عبيد، نشر وتوزيع محمّد عليّ السّيّد، ١٣٨٩هـ.

٦١ ـ سنن التّرمذيّ (الجامع الصّحيح)، بتحقيق أحمد شاكر ورفاقه، مطبعة البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٩٨هـ (الطّبعة الثّانية).

٦٢ ـ شرح أدب الكاتب، للجواليقيّ، قدّم له مصطفى صادق الرّافعيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٦٣ ـ شرح أشعار الهذليّين، للسكّريّ، بتحقيق عبدالسّتار فرّاج، ومراجعة محمود شاكر، دار العروبة، القاهرة ١٣٨٤هـ.

٦٤ ـ شرح الأشمونيّ (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة.

٦٥ ـ شرح ألفية ابن معطي، للقوّاس، بتحقيق الدكتور علي الشوملي، مكتبة

الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ.

٦٦ ـ شرح التّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور عبدالرّحمن السّيّد، والدّكتور محمّد بدوي المختون، هجر للطّباعة والنّشر، القاهرة ١٤١١هـ.

٦٧ ـ شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور، بتحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، العراق.

٦٨ ـ شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، بتحقيق محمّد محيي الدّين عبدالحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، لبنان.

٦٩ ـ شرح الكافية، للرّضيّ، بتحقيق الدّكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٩هـ.

٧٠ ـ شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٢هـ.

٧١ ـ شرح اللّمحة البدريّة، لابن هشام، بتحقيق الدّكتور صلاح رواي، القاهرة ١٤٠٤هـ (الطّبعة الثّانية).

٧٢ ـ شرح مقامات الحريريّ، للشّريشيّ، بتحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المؤسّسة العربيّة الحديثة، القاهرة ١٣٨٩هـ.

٧٣ ـ شرح المقدمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشّلوبين، بتحقيق الأستاذ الدّكتور تركي بن سهو العتيبي، مؤسّسة الرسالة، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م (الطّبعة الثّانية).

٧٤ ـ شفاء العليل في إيضاح التّسهيل، للسّلسيلي، بتحقيق الدّكتور عبدالله الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦

٧٥ ـ الشّماريخ في علم التّاريخ، للسّيوطيّ، مطبوع ضمن كتاب: رسائل ونصوص في اللّغة والأدب والتّاريخ، بتحقيق الدّكتور إبراهم السّامرائيّ، مكتبة المنار، الزّرقاء، الأردن ١٤٠٨هـ.

٧٦ ـ الصّاحبي في فقه اللّغة، لابن فارس، بتحقيق السّيّد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٩٧٧م.

٧٧ ـ الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، للجوهريّ بتحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٤هـ (الطّبعة الثّالثة).

٧٨ ـ صحيح ابن حبّان، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، مؤسّسة الرّسالة ١٤٠٤هـ.

٧٩ ـ صحيح البخاريّ، دار الفكر، بيروت.

٨٠ ـ صحيح سنن التّرمذيّ، تأليف الألبانيّ، النّاشر: مكتب التربية العربيّ لدول الخليج، ١٤٠٨هـ.

٨١ ـ صحيح مسلم، بتحقيق محمّد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ.

٨٢ ـ ضرائر الشّعر، لابن عصفور، بتحقيق السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠م.

٨٣ ـ الطّبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت ١٣٨٨هـ.

٨٤ ـ الطّراز، للعلويّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤٠٢هـ.

٨٥ ـ طراز المجالس، للخفاجيّ، المطبعة الوهبية، القاهرة ١٢٨٤هـ.

٨٦ ـ ظاهرة التثنية في اللّغة العربيّة، للدّكتور عدنان سلمان، بحث منشور في مجلة المجمع العلميّ العراقيّ م٣٢ سنة ١٤٠١هـ المجلد ١، ٢.

٨٧ ـ ظاهرة التّغليب في اللسان العربيّ ومواقعها في القرآن الكريم، للدّكتور السّيّد رزق الطّويل، بحث منشور في مجلة البحث العلميّ والتّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، العدد السّادس، سنة ١٤٠٣ـ ١٤٠٤هـ.

٨٨ ـ علل التّثنية، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور صبحي التّميميّ، مكتبة الثّقافة الدينية، القاهرة ١٤١٣هـ.

٨٩ ـ العيد الذّهبيّ لمجمع اللّغة العربيّة، للدّكتور عدنان الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٤٠٦هـ.

٩٠ ـ غرائب اللّغة العربيّة، لرفائيل نخلة اليسوعيّ، دار المشرق، بيروت.

٩١ ـ غريب الحديث، للخطّابيّ، بتحقيق عبدالكريم العزباويّ، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة ١٤٠٢هـ.

٩٢ ـ الغريب المصنّف، لأبي عبيد القاسم بن سلاّم، بتحقيق الدّكتور محمّد المختار العبيديّ، نشر المجمّع التّونسيّ للعلوم والآداب والفنون، ودار سحنون، تونس ١٤١٦هـ.

٩٣ ـ الغيلانيّات، لأبي بكر الشّافعيّ، بتحقيق الدّكتور مرزوق بن هيّاس الزّهرانيّ، دار المأمون للتّراث ١٤١٧هـ.

٩٤ ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، بتحقيق الشّيخ عبدالعزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت.

٩٥ ـ فصل المقال، لأبي عبيد البكري، بتحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٩٦ ـ فقه اللّغة المقارن، للدّكتور إبراهيم السّامرائيّ، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٣م.

٩٧ ـ الفهرست، لابن النّديم، بتحقيق رضا تجدد، دار المسيرة، بيروت ١٩٨٨م.

٩٨ ـ القاموس المحيط، للفيروزآباديّ، مؤسّسة الرّسالة ، بيروت ١٤٠٧هـ.

٩٩ ـ الكامل في اللّغة والأدب، للمبرّد، بتحقيق محمّد الدّاليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت ١٤٠٦هـ.

١٠٠ ـ الكتاب، لسيبويه، بتحقيق عبدالسّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٠١ ـ الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل، للزّمخشريّ، بتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الرّيّان للتّراث، القاهرة، ودار الكتاب العربيّ، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٠٢ ـ كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاجّ خليفة، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٠٣ ـ الكلّيّات، لأبي البقاء الكفويّ، بتحقيق الدّكتور عدنان درويش، مؤسّسة الرّسالة ١٤١٢هـ.

١٠٤ ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

١٠٥ ـ لغة تميم؛ دراسة تاريخية وصفية، للدّكتور ضاحي عبدالباقي، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٤٠٥هـ.

١٠٦ ـ لمع الأدلّة في أصول النّحو، لابن الأنباريّ (مطبوع مع الإغراب في جدل الإعراب)، بتحقيق سعيد الأفغانيّ، دار الفكر ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م (الطّبعة الثّانية).

١٠٧ ـ ليس في كلام العرب، لابن خالوية، بتحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٠٨ ـ ما جاء [منه] اسمان أحدهما أشهر من صاحبه، (رسالتان لابن حبيب) مجلة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد الرابع، الجزء الأوّل ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

١٠٩ ـ ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه، للمحبّيّ، نسخة خطّيّة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنوّرة، تحت رقم (٩٠/ ٤١٠).

١١٠ ـ المثنّى، لأبي الطّيّب اللّغويّ، بتحقيق عزّالدّين التّنوخيّ، مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

١١١ ـ المثنّيات، لأحمد تيمور، بحث منشور في مجلة المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، المجلّد الرابع سنة ١٩٢٤م ـ ١٩٢٥م.

١١٢ ـ المثنّيات التى لا تفرد، لسليم عنحوري، بحث منشور في مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، بدمشق، المجلّد الرّابع سنة ١٩٢٤م ـ ١٩٢٥م.

١١٣ ـ مجالس العلماء، للزّجّاجي، بتحقيق عبدالسّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرّفاعيّ، الرياض ١٤٠٣هـ.

١١٤ ـ مجلة مجمع اللّغة العربيّة، بالقاهرة.

١١٥ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي، بتحقيق عبدالحليم النّجّار وعليّ النّجديّ ناصف والدّكتور عبدالفتّاح شلبي، دار سزكين للطّباعة ١٤٠٦هـ.

١١٦ ـ المحرّر الوجيز، لابن عطيّة، المجلس العلميّ، فاس ١٣٩٥هـ.

١١٧ ـ المخصّص لابن سيده، بعناية محمّد محمود التّركزيّ الشّنقيطيّ ومعاونة عبدالغني محمود، مطبعة بولاق، القاهرة ١٣٢١هـ.

١١٨ ـ المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، للسّيوطيّ، بتحقيق محمّد جاد المولى وعليّ البجّاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت.

١١٩ ـ المسند، للإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلاميّ، بيروت ١٣٩٨هـ (الطّبعة الثّانية).

١٢٠ ـ المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، للعكبريّ، بتحقيق ياسين السّوّاس، مركز البحث العلميّ بجامعة أمّ القرى، ١٤٠٣هـ.

١٢١ ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيّوميّ، بتحقيق عبدالعظيم الشّناويّ، المكتبة العلميّة، بيروت (بدون تاريخ).

١٢٢ ـ معاني القرآن، للفرّاء، بتحقيق محمّد عليّ النّجّار وأحمد يوسف والدّكتور عبدالفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٢٣ ـ معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، لياقوت الحمويّ، بتحقيق الدّكتور إحسان عبّاس، درا الغرب الإسلاميّ، بيروت ١٩٩٣م.

١٢٤ ـ معجم الألفاظ المثناة، لشريف يحيى الأمين، دار العلم للملايين ١٩٩٠م (الطّبعة الثّانية).

١٢٥ ـ معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، دار صادر، بيروت ١٤٠٤هـ.

١٢٦ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكريّ، بتحقيق مصطفى السّقّا، لجنة التّأليف والتّرجمة، القاهرة ١٣٦٤هـ.

١٢٧ ـ مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، بتحقيق مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت ١٩٧٩م.

١٢٨ ـ مفردات ألفاظ القرآن، للرّاغب الأصفهانيّ، بتحقيق صفوان الدّاوديّ، دار القلم، دمشق ١٤١٢هـ.

١٢٩ ـ المقامات، للحريريّ، مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة ١٣٦٩هـ (الطّبعة الثالثة).

١٣٠ ـ مقاييس اللّغة، لابن فارس، بتحقيق عبدالسّلام هارون، دار الكتب العلميّة، إيران، قم (بدون تاريخ).

١٣١ ـ المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجانيّ، بتحقيق الدّكتور كاظم بحر مرجان.

١٣٢ ـ المقتضب، للمبرّد، بتحقيق محمّد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٣٣ ـ المقرب، لابن عصفور، بتحقيق أحمد عبدالستّار الجواري وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩١هـ.

١٣٤ ـ الملخّص في ضبط قوانين العربيّة، لابن أبي الرّبيع، بتحقيق الدّكتور عليّ بن سلطان الحكميّ، كراتشي ١٤٠٨هـ.

١٣٥ ـ المنخّل (مختصر إصلاح المنطق)، للوزير المغربيّ، بتحقيق الدّكتور جمال طلبة، دار الكتب العلميّة، بيروت ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٦ ـ الموطأ، للإمام مالك، بتحقيق عبدالوهّاب عبداللّطيف، دار القلم، بيروت.

١٣٧ ـ النّحو الوافي، لعبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة (الطّبعة الرّابعة).

١٣٨ ـ النقائض (نقائض جرير والفرزدق)، مطبعة بريل، ليدن ١٩٠٥م.

١٣٩ ـ النّهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، بتحقيق طاهر الزّاوي والدّكتور محمود محمّد الطّناحيّ، المكتبة العلميّة، بيروت.

١٤٠ ـ هديّة العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون)، لإسماعيل باشا البغداديّ، دار الفكر، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٤١ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسّيوطيّ، بتصحيح محمّد بدر الدّين النّعسانيّ الخانجي، القاهرة ١٣٢٧هـ.